



مقدمة في الاقتصاد

Intro to Economics





المحاضرة الأولى

مدخل لعلم الاقتصاد



علم الاقتصاد:

هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة.

ينقسم علم الاقتصاد إلى:

- الاقتصاد الجزئي

هو فرع الاقتصاد الذي يهتم بسلوكيات الكيانات الفردية مثل الأسواق، الشركات، كيفية تحديد الأسعار الفردية، أثمان عوامل الإنتاج، العوامل المؤثرة على سعر سلعة معينة، أدوات التحليل الجزئي كالعرض والطلب... إلخ.

- الاقتصاد الكلي

هو فرع الاقتصاد الذي يهتم بمجمل الأداء الاقتصادي ومتغيراته ككل مثل: (دراسة الدخل القومي، الاستهلاك، الاستثمار، البطالة... إلخ).

لو أننا نعيش في عالم الخيال حيث كل ما يتمناه المرء يدركه، لما كانت هناك جدوى لدراسة علم الاقتصاد.
ولو أوتي الفرد مصباح علاء الدين ليطلب ما يتمناه، لما كف عن طلب أشياء وأشياء، وكلما تحققت له رغبة
يطلب أخرى وأخرى، ولما كفّ عن طلب المزيد.

فالفرد منا يريد منزلاً مريحاً واسعاً، ويرغب في سيارة فاخرة ويتمنى شراء ملابس أنيقة، كما يتطلع للسفر
والنزهة، هذا فضلاً عن كونه يأمل في الحصول على مستوى معقول من التعليم والثقافة والرعاية الصحية و...
و... وأشياء أخرى يصعب حصرها ولا يمكن وضع حد لها.

عوامل الإنتاج

عوامل الإنتاج (Factors Of Production):

هي مصطلح اقتصادي يصف المدخلات المستخدمة في إنتاج السلع أو الخدمات من أجل تحقيق ربح اقتصادي. تشمل عوامل الإنتاج الأرض والعمالة ورأس المال وريادة الأعمال. وتعرف عوامل الإنتاج هذه أيضًا بالإدارة والآلات والمواد والعمالة.

1. القوى العاملة

- يمكن تعريف القوى العاملة (بالإنجليزية Labor): على أنها الجهد الذي يبذله العمال على الإنتاج، فمثلاً يعتبر الأشخاص الذين يعملون في تعليم الأطفال، أو في الصناعات، أو في تنفيذ القوانين، أو غيرها من المجالات من ضمن القوى العاملة، كما يعتبر الأشخاص العاطلين عن العمل جزءاً من القوى العاملة المتوفرة للإنتاج، وهناك شكلان للقوى العاملة: الأول منها هو القدرة البشرية الطبيعية التي يزود بها شخص غير مُدرب وغير متعلم عملية إنتاج معينة، والأخرى هي المهارات التي يمتلكها العامل نتيجة التدريب، أو التعليم، أو الخبرة، والتي تسمى برأس المال البشري.

2. الأرض

- تعتبر الأرض (بالإنجليزية Land): من أهم عناصر الإنتاج، وهي تشمل أي ممتلكات خام، أو أي منتج من الأرض، ويمكن أن تكون هذه المنتجات أو الممتلكات موارد غير متجددة، مثل النفط والذهب، ويمكن أن تكون موارد متجددة مثل الخشب، ويصبح هذا المنتج رأس مال جيد بمجرد أن تُغير القوى العاملة من حالته الطبيعية لحالة أخرى، فمثلاً يعتبر النفط مورداً طبيعياً، في حين أن البنزين يشكل رأس مال جيد، ويُطلق على الدخل الذي يكتسبه مالكو الأراضي والموارد الأخرى بالريع أو العوائد.

3. رأس المال

- يشمل رأس المال (بالإنجليزية Capital): المباني، والأدوات، والآلات التي يستخدمها الموظفون لإنتاج السلع والخدمات المختلفة، مثل الآلات الأوتوماتيكية، والمطارق، والحواسيب، وعربات النقل، وغيرها. وعلى البشر إنشاء رأس المال وتصميمه لأغراض خدمة الحاجات البشرية، وذلك على عكس عناصر الإنتاج الأخرى مثل الأرض، أو القوى العاملة، لذا أصبحت السلع الرأسمالية أساس المباني، والمعدات، والآلات، والعمليات الإنتاجية.

4. إدارة الأعمال

- تعتبر إدارة الأعمال (بالإنجليزية Entrepreneurship): القوة الدافعة لإنشاء الأعمال التجارية، حيث يجد رجل الأعمال طرقاً مختلفة للجمع بين عوامل الإنتاج الأخرى لإنتاج منتج وتحقيق ربح، وأكثر رجال الأعمال نجاحاً هم المبتكرون أو المبادرون، الذين يصنعون منتجات جديدة لتوفيرها للمستهلكين، فبدون هؤلاء المبادرين المبتكرين لما وُجدت الكثير من المنتجات والخدمات التي تُعتبر من المسلمات في الحياة اليومية.



المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار

إن تزايد الحاجات وتعددتها مع محدودية الموارد يضع حدوداً أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع وخدمات، مما يجعل عملية الاختيار أمراً لا مفر منه.

فإذا واجهت الفرد مشكلة الاختيار وتمكن من اختيار أحد البدائل المتاحة، فقد اتخذ قراراً اقتصادياً. واختيار سلعة أو خدمة معينة إنما يعني التضحية بأخرى، وتسمى تكلفة الاختيار المتمثلة فيما تم التضحية به "تكلفة الفرصة البديلة" Opportunity Cost.

ولحل المشكلة الاقتصادية ينبغي الإجابة على الأسئلة الأساسية التي تواجه أي مجتمع كان، وهذه الأسئلة التي تتطلب الإجابة هي:

المشكلة الاقتصادية

الحاجات غير المحدودة

الموارد المحدودة

المشكلة الاقتصادية

يرتبط جوهر المشكلة الاقتصادية بالندرة في الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع حاجات الإنسان المتعددة (الحاجات متعددة والموارد محدودة)

1. ما هي السلع والخدمات التي سينتجها المجتمع؟

بسبب ندرة الموارد لا بد من اختيار بعض الحاجات والتضحية بأخرى، ولا بد من إعطاء الأوليات باختيار الحاجات حسب الأهمية، وأن يقرر أي السلع التي تنتج وبأي الكميات ومتى يتم إنتاجها.

2. كيف سيتم إنتاج هذه السلع والخدمات؟

هناك عدة طرق فنية لمزج عناصر الإنتاج مع بعضها للحصول على سلعة معينة، فقد يكون الإنتاج كثيف العمل أو كثيف رأس المال. ففي صناعة الألبسة الجاهزة مثلاً يمكن استخدام عدد كبير من العمال ونسبة قليلة من رأس المال، أو الطريقة البديلة استخدام عدد قليل من العمال ونسبة كبيرة من رأس المال أي الآلات والماكينات. فالطريقة الأولى تسمى بالتكنيك الكثيف العمال، والثانية تسمى بالتكنيك كثيف رأس المال؛ لذلك يجب أن يقرر بأي التقنيات وبأي الموارد سيتم الإنتاج.

3. لمن يتم الإنتاج؟

أي كيفية توزيع الناتج القومي بين الأفراد والمجموعات، وهذا يعتمد على النظام الاقتصادي الذي تعتمد عليه الدول، حيث أن هناك عدة أنظمة اقتصادية في دول العالم، فهناك النظام الاقتصادي الموجه، أي أن الدولة هي التي تخطط وتقرر الإجابة عن هذه الأسئلة وتتخذ القرارات الخاصة بذلك لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية. وهناك الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، هذا النظام يعتمد في حل معظم المشاكل الاقتصادية والإجابة على هذه الأسئلة طريقة آلية السوق، أي أن الأفراد والشركات هي التي تتخذ القرارات حول الإنتاج والاستهلاك ونظام الأسعار وغيرها من الأمور الاقتصادية. وهناك أيضاً النظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين النظامين السابقين لحل المشكلات الاقتصادية.

عرفنا أن موارد المجتمع محدودة بالنسبة للحاجات، وأن هذه الموارد ذات استخدامات متعددة، وأنه يجب الاختيار بين تلك الاستخدامات، وهذا الاختيار يكون له تكلفة تسمى تكلفة الفرصة البديلة. فمثلاً إذا كان يمكن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع في إنتاج السلع الصناعية فإنه يكون قد ضحى بإنتاج السلع الأخرى البديلة التي يمكن لهذه الموارد أن تستخدم في إنتاجها وهي السلع الزراعية، وبالتالي تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية هي السلع الزراعية التي ضحى بها وضاعت عليه بسبب اختياره توجيه الموارد لإنتاج السلع الصناعية.

منحنى إمكانية الإنتاج

الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع

- لاستيعاب عملية الاختيار التي تواجه المجتمع، والتي تمثل صلب المشكلة الاقتصادية نلجأ إلى البناء النظري، وبعض الافتراضات كما يلي:
- أن هناك كميات محدودة من الموارد الاقتصادية (العمل، الأرض، رأس المال) وهذه الموارد رغم تخصيصها يمكن أن تدخل في أكثر من استخدام.
 - أن المعرفة الفنية أو التقنية ثابتة، فليس هناك اختراع أو تطور تكنولوجي على الأقل في المدى القصير.
 - أن المجتمع ينتج سلعتين فقط أو مجموعتين من السلع.
 - أن الاقتصاد يوظف جميع موارده توظيفاً كاملاً، ويقصد بالتوظيف الكامل Full-employment الحالة التي تكون فيها جميع الموارد المتاحة مستخدمة وموظفة بالكامل دون وجود أي موارد عاطلة أو غير مستغلة.

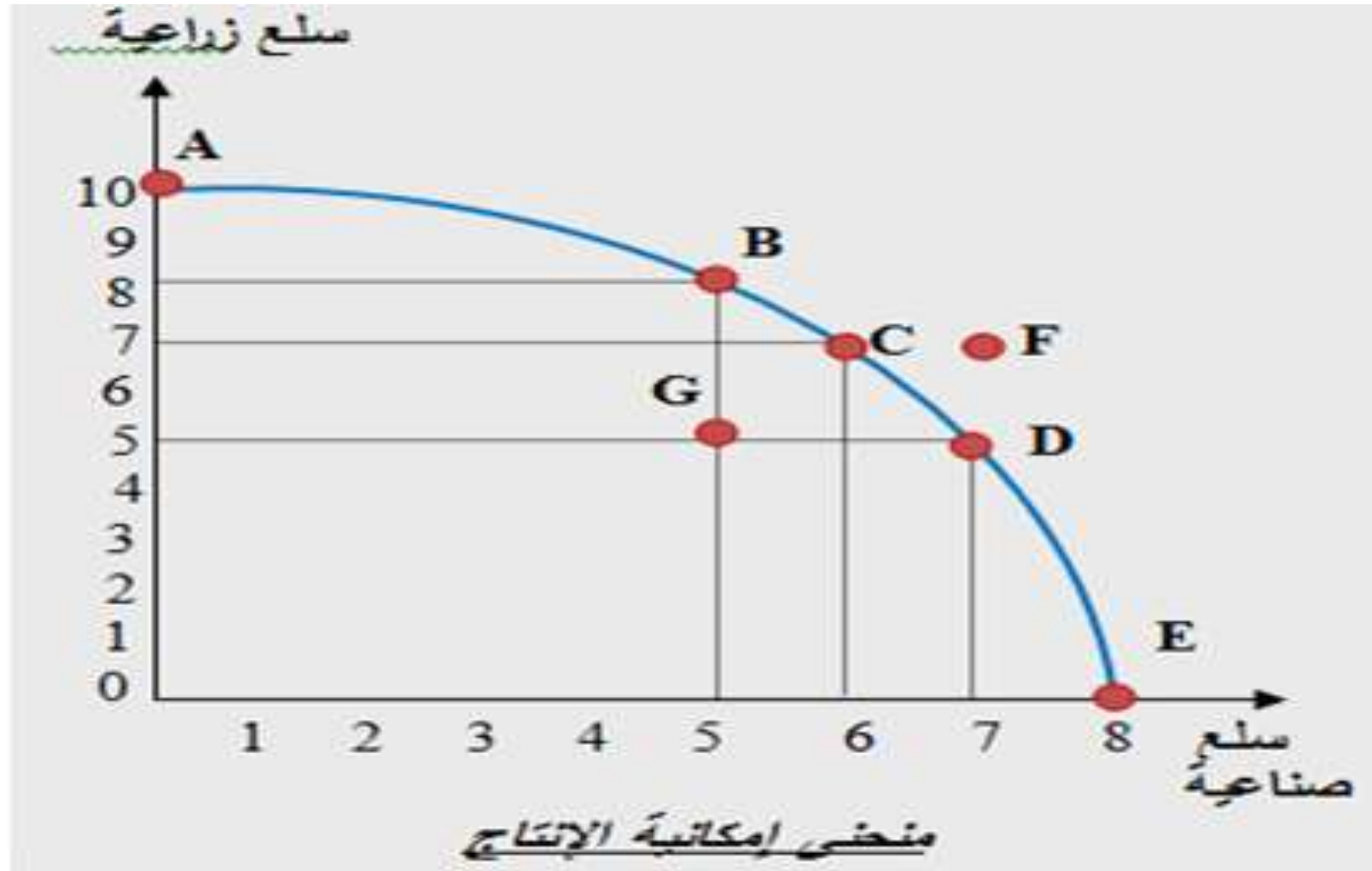
منحنى إمكانية الإنتاج Production Possibility Curve

سنفترض في البداية أن موارد المجتمع محدودة و ثابتة، وأن مستوى الفن الإنتاجي المستخدم ثابت، وأن المجتمع سوف يوجه الموارد بالكامل لإنتاج نوعين من السلع، ولتكن السلع الصناعية والزراعية مثلاً.

الجدول التالي يوضح التوليفات المختلفة أو الخيارات البديلة التي يمكن أن يختارها المجتمع عند توجيه موارده

التوليفات (الخيارات)	السلع الزراعية	السلع الصناعية
A	10	0
B	8	5
C	7	6
D	5	7
E	0	8

لإنتاج كل من السلع الصناعية والسلع الزراعية:



- وعلى ذلك يمكن تعريف منحنى إمكانية الإنتاج بأنه: "ذلك المنحنى الواصل بين النقاط المختلفة، والتي تمثل التوليفات من السلع التي يمكن إنتاجها في المجتمع باستخدام جميع الموارد المتاحة لديه".
- ومن الواضح أن منحنى إمكانية الإنتاج يوضح أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع باستخدام الموارد المتاحة خلال فترة معينة وليس ما يرغب المجتمع في إنتاجه؛ لأن ما يرغب المجتمع في إنتاجه قد لا يكون في حدود إمكانية المجتمع والموارد المتوفرة لديه.
- ويوضح الجدول والرسم السابق الاختيارات المختلفة أو التوليفات المختلفة من كل من السلع الزراعية والسلع الصناعية التي يمكن للمجتمع إنتاجها باستخدام موارده المتاحة.

التوليفة الممثلة بالنقطة (A) تدل على أن المجتمع استخدم جميع موارده لإنتاج 10 وحدات من السلع الزراعية، ولم ينتج شيئاً من السلع الصناعية.

أما التوليفة الممثلة بالنقطة (B) فتدل على أن المجتمع يستخدم موارده لإنتاج 8 وحدات من السلع الزراعية و5 وحدات من السلع الصناعية.

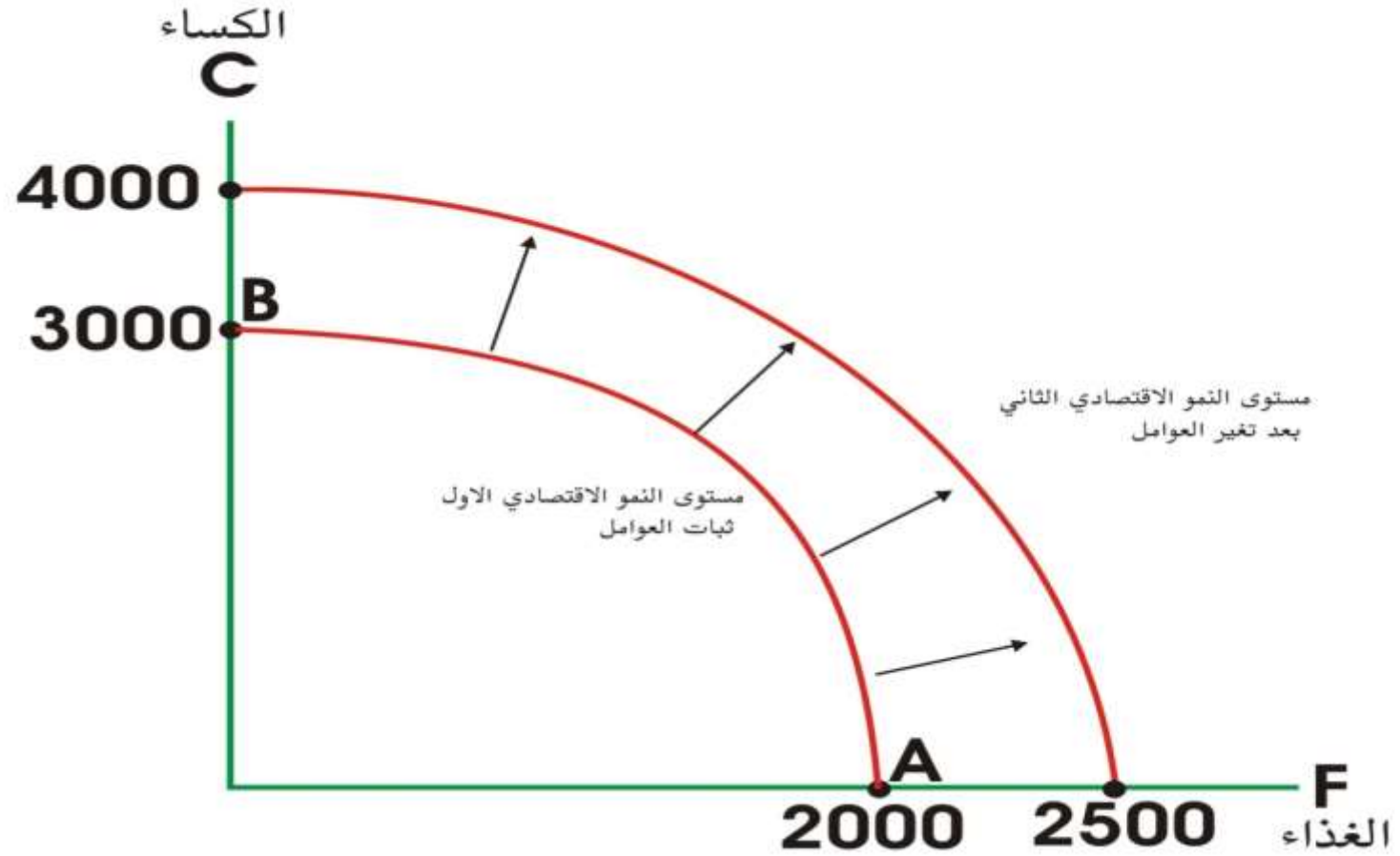
وهكذا نجد أن أي نقطة تقع على منحنى إمكانية الإنتاج (A، B، C، D، E) هي نقاط ممثلة لتوليفات تقع في حدود الإمكانية الإنتاجية، أي يمكن للمجتمع إنتاجها محققاً التوظيف الكامل لموارده.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن أي نقطة تكون واقعة داخل منحنى إمكانية الإنتاج، أي على يساره كالنقطة (G) مثلاً تمثل توليفة يمكن الحصول عليها وإنتاجها، ولكنها لا تمثل استخداماً واستغلالاً كاملاً لموارد المجتمع المتاحة.

أما النقطة (F) أو أي نقطة أخرى خارج المنحنى أي على يمين منحنى إمكانية الإنتاج، فتمثل توليفة لمستوى إنتاجي لا يمكن الحصول عليه؛ لكونه يفوق إمكانيات المجتمع الإنتاجية.

ولكن يمكن القول بأن الوصول إلى مستوى إنتاجي عند أي نقطة خارج حدود منحنى إمكانية الإنتاج مثل النقطة (F) مرهون بإمكانية النمو الاقتصادي Economic Growth وزيادة الإمكانيات الإنتاجية للمجتمع.

انتقال منحنى إمكانية الإنتاج



مع زيادة إمكانية الإنتاج والقدرة الإنتاجية للمجتمع مع النمو الاقتصادي ينتقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى جهة اليمين، وهذا يحدث لسببين:

(1) زيادة الموارد الاقتصادية في المجتمع:

وذلك من خلال اكتشاف موارد طبيعية جديدة مثل حقول للبترول أو ثروات طبيعية أخرى أو زيادة القوة العاملة في المجتمع.

(2) التقدم التقني:

أي التطور الفني وتطور أساليب الإنتاج، والذي ينعكس على ارتفاع الإنتاجية وزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع.

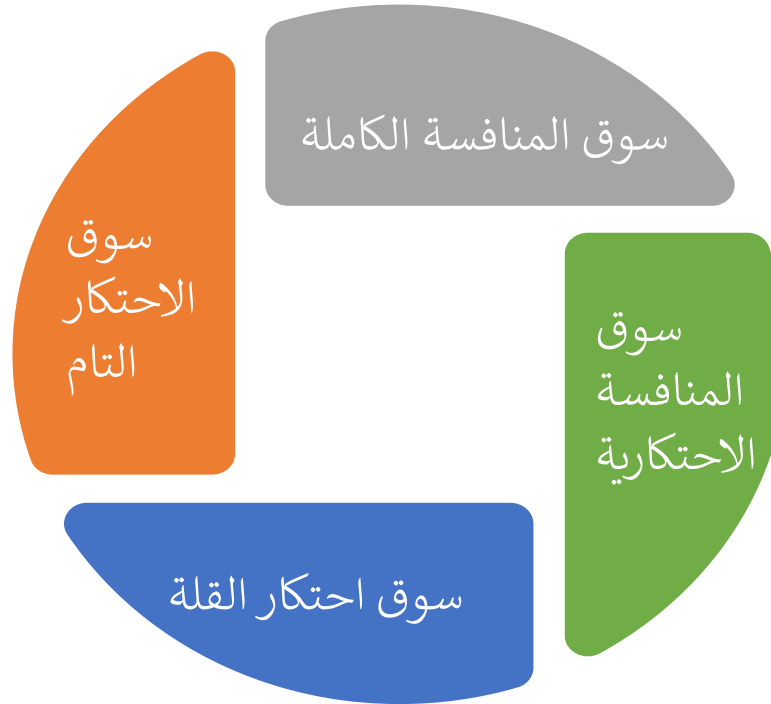
وعلى ذلك نقول بأنه يمكن استخدام منحنى إمكانية الإنتاج لبيان أسباب وتأثيرات النمو الاقتصادي في المجتمع، حيث يرتفع منحنى إمكانية الإنتاج منتقلاً جهة اليمين ليدل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي.

أنواع الأسواق

السوق

- السوق عبارة عن المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشتريين بشأن تبادل السلع.
- السوق هو العملية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة.

أنواع (أشكال) السوق

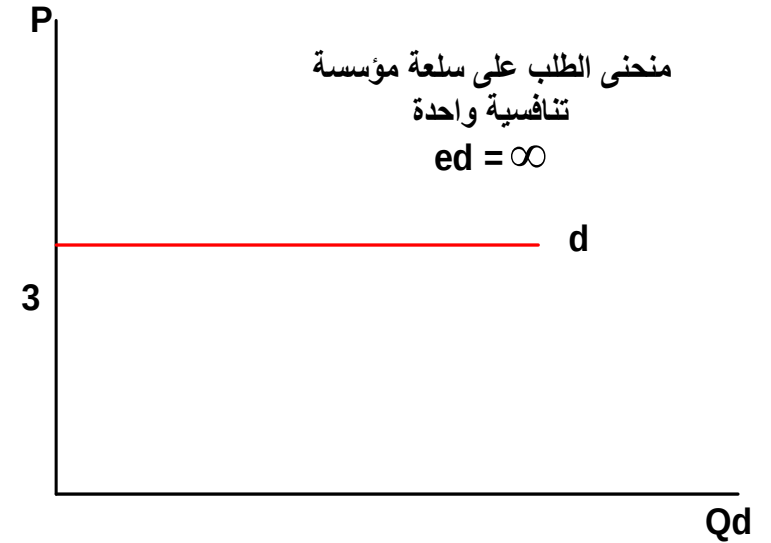
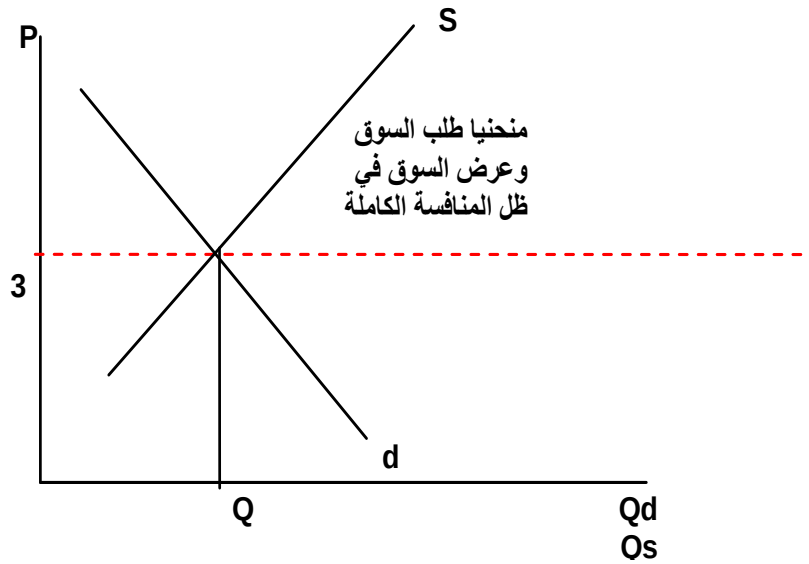


جميع الحقوق محفوظة - إعمل بيزنس

أولاً: سوق المنافسة التامة Perfect Competition

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين في السوق.
- لا يستطيع المنتج لوحده أن يؤثر على السعر؛ لذلك يعتبر هذا المنتج آخذاً للسعر، ويكون منحنى طلبه لا نهائي المرونة.
- من أمثلة سوق المنافسة الكاملة تجارة التجزئة، والأسواق المالية المتطورة.
- جميع المنتجين ينتجون ويبيعون سلعة متجانسة، أي أن سلعة كل منتج تمثل بديلاً كاملاً لسلعة المنتج الآخر، مثل سوق الشاي من نوع ليبتون.
- حرية الدخول إلى السوق والخروج منه.

الرسم البياني رقم (1) يوضح توازن السوق في ظل المنافسة الكاملة



توازن السوق في المدى القصير

ويتحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة بإحدى طريقتين:

أولاً: طريق المجاميع:

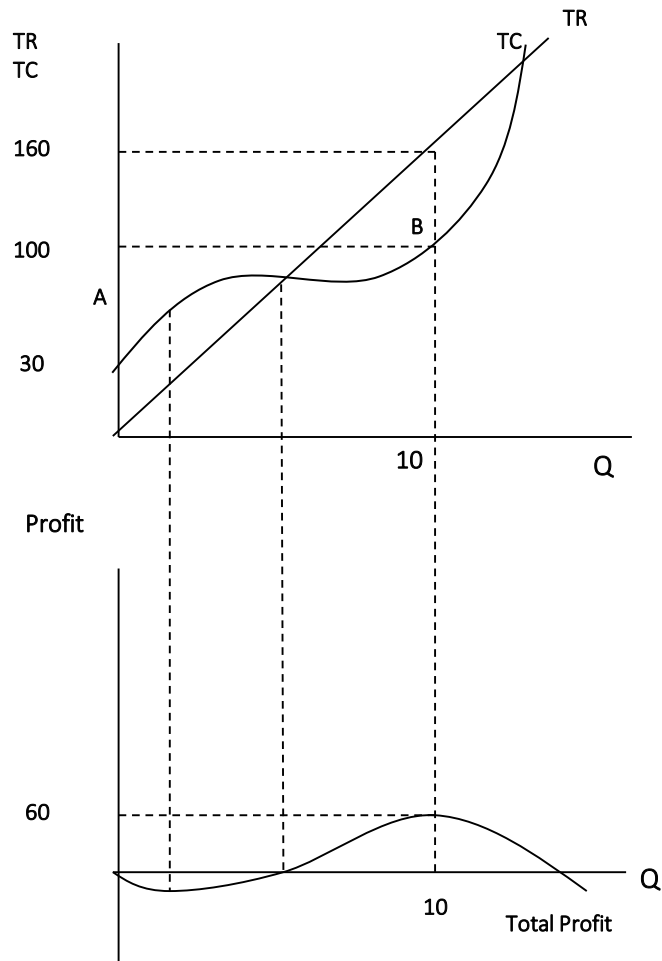
وهي الإيراد الكلي TR والتكاليف الكلية TC

حيث يتحقق التوازن عند إنتاج الكمية التي يكون عندها الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية أقصى ما يمكن، حيث يكون:

الربح = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية

$$\text{Profit} = \text{TR} - \text{TC}$$

ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي رقم (2):

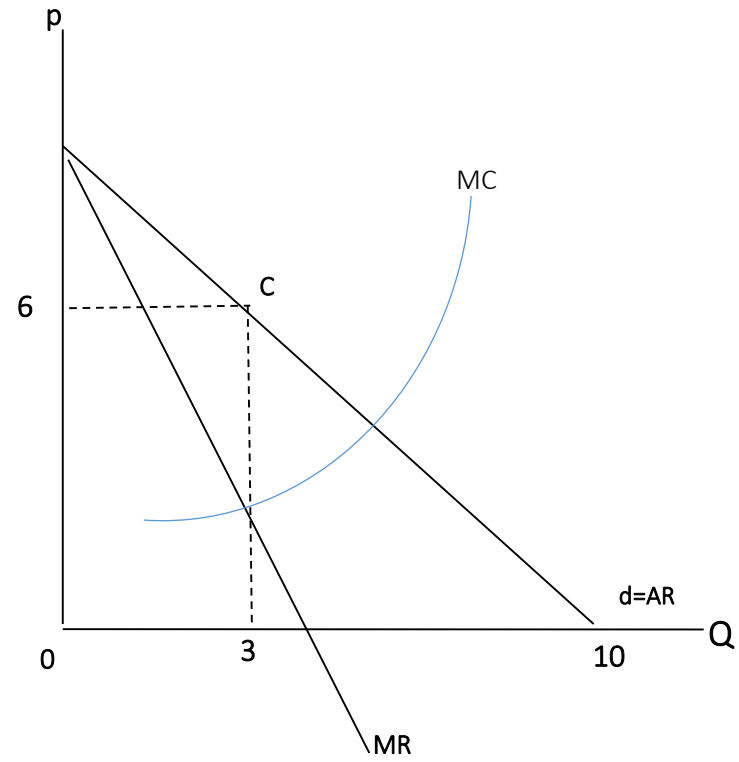


شكل بياني رقم (2)

- يوضح التوازن في سوق المنافسة الكاملة في المدى القصير
- باستخدام طريقة المجاميع

ثانيا: سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين ولكن بشكل أقل من المنافسة الكاملة.
- هناك تأثير قليل للمنتج في السوق؛ لذلك يكون منحنى طلبه مرناً جداً.
- من أمثلة سوق المنافسة الاحتكارية: سوق إنتاج الملابس الجاهزة، سوق الأثاث، صالونات الحلاقة، سوق إنتاج وبيع الحلويات، الصيدليات.
- جميع المنتجين ينتجون ويبيعون سلعة متشابهة، أي أن سلعة كل منتج تمثل بديلاً جيداً، ولكنه ليس كاملاً لسلعة المنتج الآخر مثل سوق الشاي بشكل عام من كافة الأنواع.
- حرية الدخول إلى السوق والخروج منه.



ثالثاً: سوق احتكار القلة Oligopoly

- وجود عدد قليل من المؤسسات يسيطر على الصناعة، وفي الغالب تكون من ثلاث إلى أربع مؤسسات.
- يحدث في الغالب اتفاق على السعر بين المنتجين في هذا السوق.
- من أمثلة هذا السوق في فلسطين شركات إنتاج الأدوية (ثلاث شركات).
- السلعة التي ينتجها محتكرو القلة قد تكون متجانسة مثل الإسمنت والحديد، ولكنها غالباً تكون متميزة مثل السيارات والسجائر والمشروبات الغازية والورق الصحي.
- وجود عوائق مرتفعة لدخول السوق، ولكنها ليس بنفس ضخامة عوائق الدخول في سوق الاحتكار التام.

رابعاً: سوق الاحتكار التام Monopoly

- وجود بائع أو منتج واحد في السوق.
- المحتكر يستطيع أن يحدد السعر والكمية معاً.
- من أمثلة هذا السوق في فلسطين: شركة الاتصالات الفلسطينية، شركة جوال، شركة الكهرباء الفلسطينية، شركة مياه الساحل.
- عدم وجود بديل جيد للسلعة التي ينتجها المحتكر، فمثلاً لا يوجد بديل جيد للكهرباء في الاستعمالات المختلفة، وهذا يعني أن مرونة الطلب التقاطعية بين السلعة التي ينتجها المحتكر وبقية السلع الأخرى قريبة من الصفر أو سالبة.
- هناك عوائق رئيسية تمنع دخول شركات جديدة إلى السوق مثل العوائق القانونية، كحق الامتياز وحق براءة الاختراع، وهناك عوائق أخرى مثل وفورات الحجم الكبير.



المحاضرة الثانية

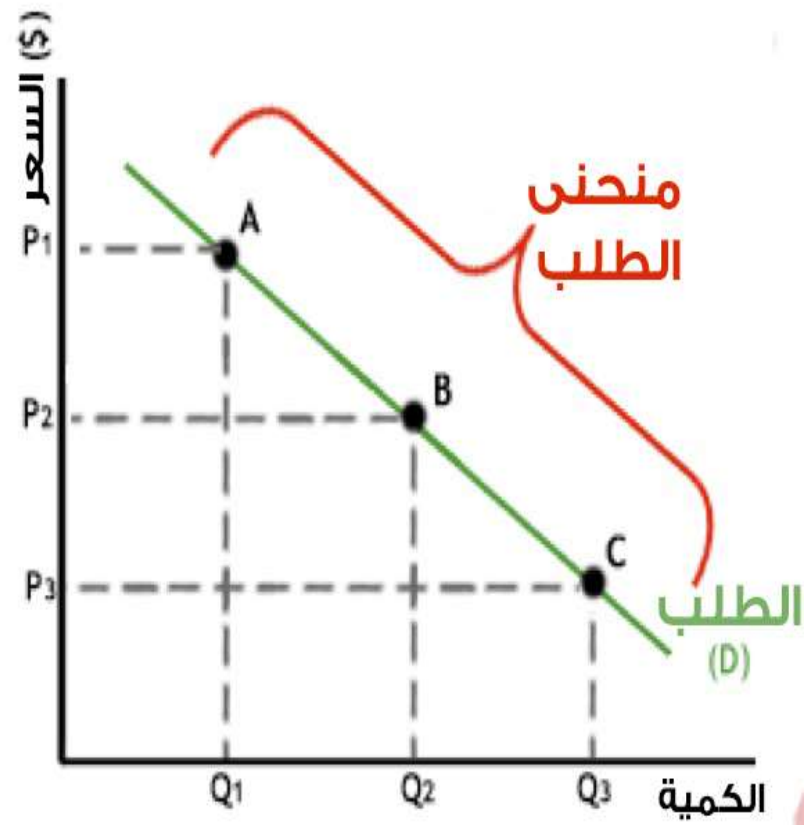
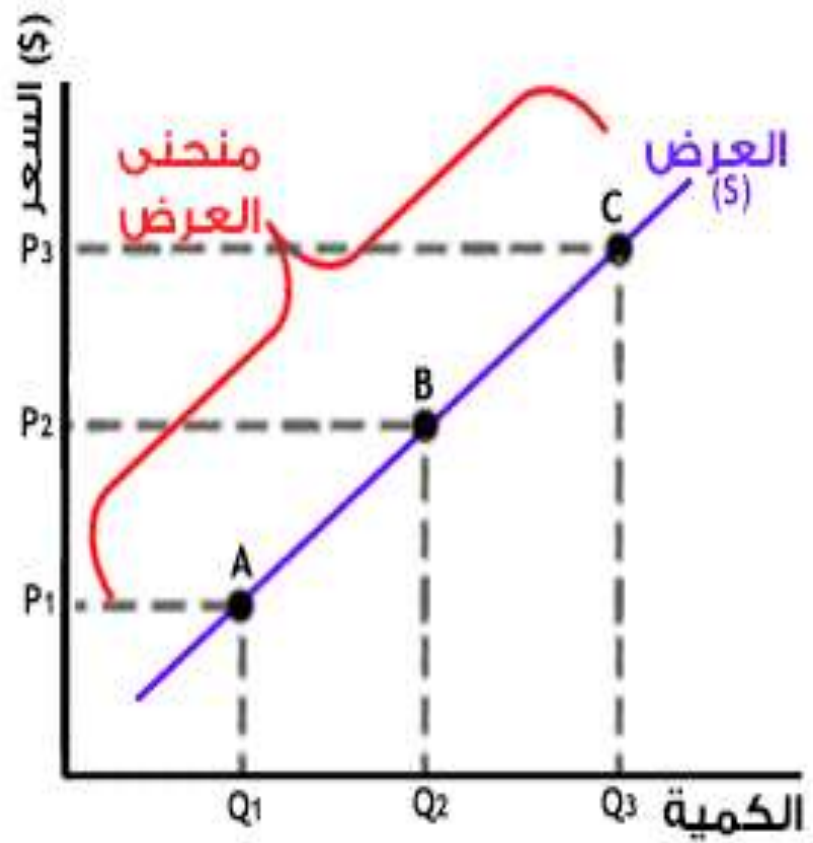
العرض والطلب

العرض والطلب

العرض Supply

الطلب Demand

- هو الكميات التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها فعلاً في السوق من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها.
- هو الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها من السلعة أو الخدمة في مختلف الأثمان المفترضة لها.
- وبذلك يكون الطلب هو الرغبة المدعومة بالقدرة على الشراء.



الطلب

تعريف الطلب Demand

يعبر الطلب عن الكميات المختلفة من سلعة (أو خدمة) معينة التي يكون المستهلك راغباً في شرائها وقادراً - في نفس الوقت - على شرائها عند مستويات مختلفة من الأسعار، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب باقية على حالها دون تغيير.

فالشرطين الأساسيين لوجود الطلب هما:

- الرغبة في الشراء (وهي مرتبطة بالحاجات الإنسانية).
 - القدرة على الشراء (وهي مرتبطة بتوفر النقود/ القوة الشرائية).
- فلا بد أن يتوفر الاثنان معا (الرغبة + القدرة) حتي يتحقق الطلب، فوجود واحد منهما فقط لا يعني وجود الطلب.

قانون الطلب

- عندما يرتفع ثمن السلعة فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة سوف تنخفض، وعندما ينخفض ثمن السلعة فإن الكمية المطلوبة منها سوف ترتفع، هذا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.
- يوجد علاقة عكسية (سلبية) بين الكمية المطلوبة والسعر، مع ثبات بقية العوامل الأخرى على حالها.
- عندما ينخفض سعر السلعة (-)، فهم يشترون كميات أكبر (+).
- عندما يرتفع سعر السلعة (+)، فهم يشترون كميات أقل (-).

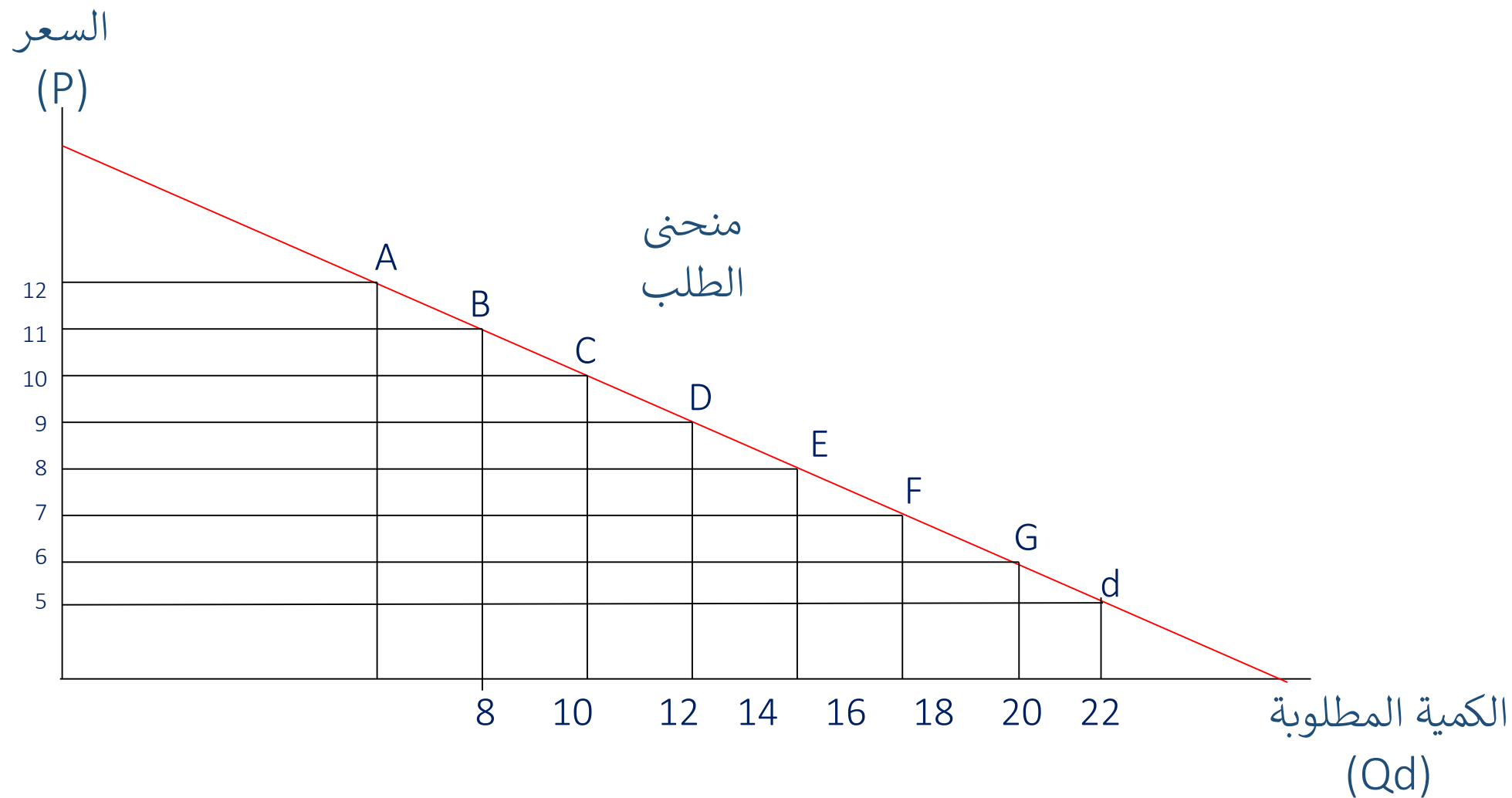
جدول الطلب Demand Schedule

هو عبارة عن قائمة توضح الكميات التي يطلبها المستهلك من السلعة أو الخدمة عند الأثمان المختلفة على

النحو التالي:

النقاط	الكمية المطلوبة (طماطم بالكيلو)	السعر (بالريال)
A	22	5
B	20	6
C	18	7
D	16	8
E	14	9
F	12	10
G	10	11
H	8	12

منحني الطلب Demand Curve

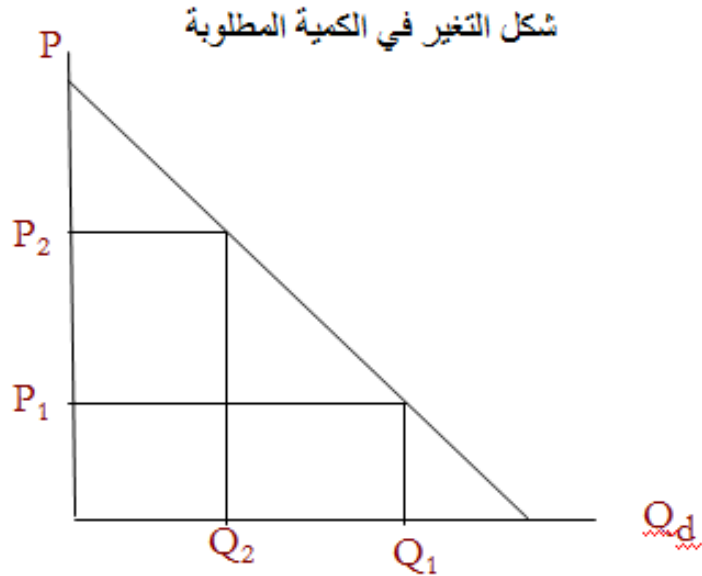


التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

أولاً: التغير في الكمية المطلوبة

يؤدي التغير في سعر السلعة _ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة _ إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة.

ويتضح ذلك عند الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب.



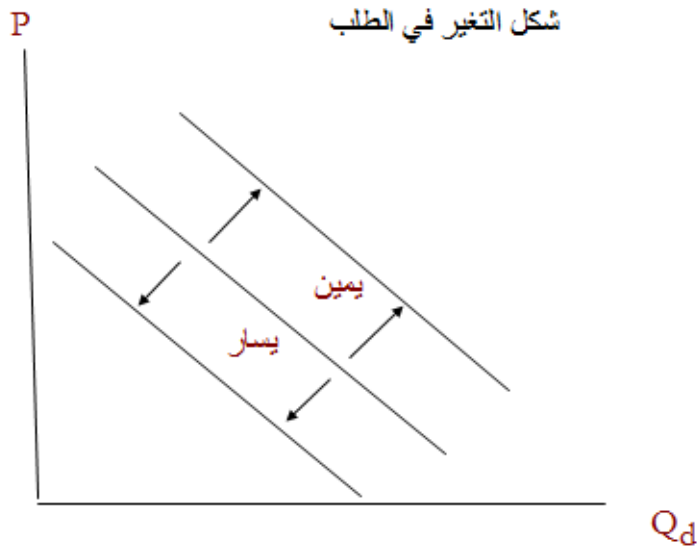
التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

ثانيا : التغير في الطلب

هنا يحدث إما زيادة في الطلب أو نقص في الطلب.العوامل التي تؤدي إلى تغير

الطلب (وانتقال منحنى الطلب إلى اليمين أو الشمال) هي:

- تغير الدخل أو الثروة.
- تغير عدد المستهلكين.
- تغير ذوق المستهلك بتفضيل السلعة.
- تغير سعر السلعة البديلة أو المكمل.



محددات تغير الطلب

أولاً: عدد المشتريين:

- حيث نلاحظ أن زيادة عدد المشتريين لسلعة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلعة وانتقال منحنى الطلب كلياً إلى اليمين.

- أما في حالة نقص عدد المشتريين لسلعة معينة فإن ذلك يؤدي إلى نقص الطلب على هذه السلعة وانتقال منحنى الطلب كلياً إلى اليسار.

محددات تغير الطلب

ثانياً: أذواق المستهلكين:

- يزداد الطلب على سلعة معينة إذا مالت أذواقهم لصالح هذه السلعة، ويترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب لليمين.

- أما في حالة عدم تفضيل المستهلكين لهذه السلعة وانصراف أذواقهم عنها؛ فإن الطلب على هذه السلعة سيقبل وينتقل منحنى الطلب لليسار.

ويوجد العديد من العوامل الهامة التي تؤثر في أذواق المستهلكين، منها عملية الدعاية والإعلان، أي عملية الترويج لهذه السلعة، وكذلك طبيعة السلعة، ومدى الحاجة إلى هذه السلعة، وجودة السلعة.

محددات تغير الطلب

ثالثاً: دخول المستهلكين:

- إذا زادت دخول المستهلكين يزداد الطلب على السلع العادية، ويقل الطلب على السلع الرديئة.
 - أما إذا نقصت دخول المستهلكين يقل الطلب على السلع العادية، ويزداد الطلب على السلع الرديئة.
- لذلك في موضوع الدخل يجب أن نميز بين نوعين من السلع هما:

أ- السلع العادية Normal goods

- وهي التي يوجد علاقة طردية بين دخل المستهلك والطلب عليها، فإذا زاد دخل المستهلك يزداد الطلب عليها، وينتقل منحنى الطلب لليمين، وإذا نقص دخل المستهلك يقل الطلب عليها وينتقل منحنى الطلب لليسار.

ومن أمثلة السلع العادية: اللحوم الطازجة والملابس الجديدة والأحذية الجلدية والفواكه والكتب.. إلخ.



ب- السلع الرديئة Inferior goods

- وهي التي يوجد علاقة عكسية بين دخل المستهلك والطلب عليها، فإذا زاد دخل المستهلك يقل الطلب عليها وينتقل منحنى الطلب لليسار، وإذا نقص دخل المستهلك يزداد الطلب عليها وينتقل منحنى الطلب لليمين.
- ومن أمثلة السلع الرديئة: اللحوم المجمدة، والملابس المستعملة، والأحذية المطاطية.. إلخ.

محددات تغير الطلب

رابعاً: أسعار السلع الأخرى:

ويمكننا التمييز هنا بين ثلاثة أنواع من السلع:

أ- السلع البديلة:

حيث يوجد علاقة طردية بين سعر سلعة معينة والطلب على السلع البديلة لها.

- مثال: ارتفاع أسعار اللحوم الطازجة يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من اللحوم الطازجة، ويعوض ذلك بزيادة الطلب على اللحوم المجمدة.

لذلك فالعلاقة تكون طردية بين سعر اللحوم الطازجة والطلب على اللحوم المجمدة.

- مثال آخر: ارتفاع أسعار القهوة يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من القهوة وتعويض ذلك بزيادة الطلب

على الشاي.

ب- السلع المكملّة:

- حيث يوجد علاقة عكسية بين سعر سلعة معينة والطلب على السلع المكملّة لها.
- مثال: ارتفاع أسعار البنزين سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السيارات.
- مثال آخر: ارتفاع أسعار السكر يقلل الطلب على الشاي والحلويات كسلع مكملّة.

محددات تغير الطلب

خامساً: توقعات المستهلكين:

- إن توقعات المستهلكين عن أسعار السلع التي يستهلكونها وعن دخولهم في المستقبل سوف تؤثر في طلبهم على تلك السلع في الوقت الحاضر.

فمثلاً: إذا توقع المستهلكون ارتفاع سعر سلعة معينة في المستقبل القريب فيزداد الطلب على هذه السلعة في الوقت الحاضر، أما إذا توقع المستهلكون انخفاض سعر سلعة معينة في المستقبل القريب يقل الطلب عليها في الوقت الحاضر.

مثال آخر: إذا توقع المستهلك زيادة دخله في المستقبل القريب فإنه سيبدأ منذ الآن بتغيير نمطه الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التي يستهلكها إذا كانت هذه السلع عادية، وإلى نقص الطلب على السلع إذا كانت هذه السلع رديئة، ويحدث العكس إذا توقع المستهلك انخفاض دخله قريباً.

العرض



تعريف العرض Supply Definition

يعبر العرض عن رغبة واستعداد المنتجين لتزويد السوق بالكميات المختلفة من السلع والخدمات بمستويات معينة من الأسعار، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة على العرض باقية على حالها دون تغيير.

فالشرطين الأساسيين لوجود العرض هما:

- الرغبة لدى المنتجين (وهي مرتبطة بحافز الربح الذي يودون تحقيقه).
- القدرة على الإنتاج (وهي مرتبطة بعوامل فنية ومالية).
- فلا بد أن يتوفر الاثنان معا (الرغبة + القدرة) حتي يتحقق العرض، فوجود واحد منهما فقط لا يعني وجود العرض.

قانون العرض Law of Supply

ينص قانون العرض على وجود علاقة متجانسة (إيجابية) بين الكميات المعروضة من سلعة (أو خدمة) معينة وسعرها على فرض ثبات جميع العوامل الأخرى المؤثرة في العرض.

فالمنتجون يتصرفون على النحو التالي تجاه أسعار السلعة:

- عندما يرتفع سعر السلعة (+)، فهم يعرضون كميات أكبر (+).
- عندما ينخفض سعر السلعة (-)، فهم يعرضون كميات أقل (-).

ولذلك توصف هذه العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها بأنها علاقة موجبة، وهذا هو جوهر قانون العرض، وعليه يمكن صياغة قانون العرض على النحو التالي:

قانون العرض:

العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها هي علاقة طردية.

1) جدول العرض Supply Schedule

النقاط	الكمية المعروضة (طماطم بالكيلو)	السعر (بالريال)
A	80	10
B	100	15
C	120	20
D	140	25
E	160	30
F	180	35
G	200	40

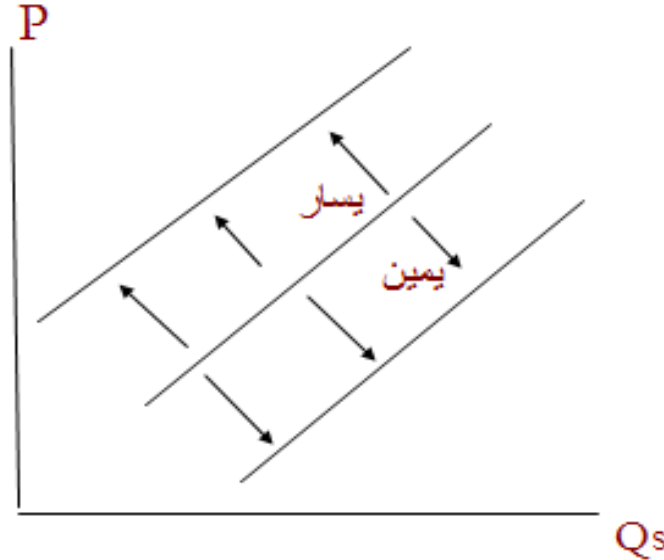
Supply Curve منحنى العرض (2)



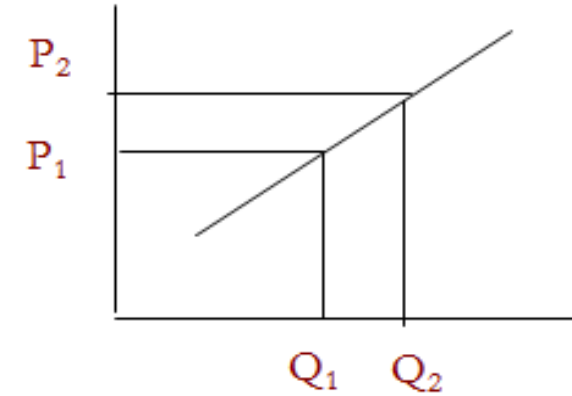
التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض

- في حالة تغير الكمية المعروضة تنتقل من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض (بسبب التغير في السعر) وفي حالة تغير العرض ينتقل المنحنى بأكمله إلى أعلى أم إلى أسفل (بسبب التغير في ظروف العرض).

شكل التغير في العرض



شكل التغير في الكمية المعروضة



العوامل التي تؤدي إلى تغير العرض، وبالتالي انتقال منحنى العرض إلى اليمين أو الشمال:

- تغير أسعار السلع المنتجة الأخرى.
- تغير أسعار عناصر الإنتاج.
- تغير مستوى التكنولوجيا (المستوى الفني).
- الدعم.
- تغير عدد المنتجين.

أولاً: عدد البائعين:

- حيث نلاحظ أن زيادة عدد البائعين لسلعة معينة يؤدي إلى زيادة العرض من هذه السلعة، وانتقال منحنى العرض كلياً إلى اليمين.
- أما في حالة نقص عدد البائعين لسلعة معينة فإن ذلك يؤدي إلى نقص العرض من هذه السلعة، وانتقال منحنى العرض كلياً إلى اليسار.

ثانياً: التقنية المستعملة:

- إن استخدام تقنيات حديثة في الإنتاج مثل استخدام ماكينات حديثة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعرض، وبالتالي انتقال منحنى العرض لليمين.
- وبالعكس، فإن الحكومة قد تقرر أن بعض أنواع التقنية المستعملة حالياً لها تأثيرات جانبية سلبية مثل زيادة التلوث أو الضجيج، وبالتالي تمنع استخدامها مما يضطر المنتجين إلى استخدام تقنية أقل تطوراً، ويترتب على ذلك نقص عرض هذه السلعة، وينتقل منحنى العرض لليسار.



ثالثاً: أسعار عناصر الإنتاج (تكاليف الإنتاج):

- تتمثل أسعار عناصر الإنتاج في أجور العمال، وثمان الآلات، وأسعار المواد الخام، وأسعار الكهرباء والمياه والتليفون .. إلخ. ويلاحظ أن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج يؤدي إلى نقص العرض وانتقال منحنى العرض.
- أما في حالة انخفاض أسعار عناصر الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض وانتقال منحنى العرض.

رابعاً: الضرائب:

- قيام الحكومة برفع معدلات الضرائب يؤدي إلى تقليل الإنتاج والعرض، وبالتالي انتقال منحنى العرض لليسار.
- ولكن في حالة قيام الحكومة بتخفيض معدلات الضرائب فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعرض ومن ثم انتقال منحنى العرض لليمين.

خامساً: الإعانات الإنتاجية الحكومية:

- زيادة الإعانات الإنتاجية الحكومية يؤدي إلى زيادة العرض وانتقال منحنى العرض لليمين.
- أما في حالة تخفيض الإعانات الإنتاجية الحكومية فإن ذلك يؤدي إلى نقص العرض، وانتقال منحنى العرض لليسار.

التوازن

أولاً: تعريف السوق Market Definition

- السوق في المفهوم العادي (العام): يقصد به ذلك المكان الذي يذهب إليه الناس في زمن معين لشراء حاجياتهم المختلفة من السلع والخدمات.
- أما السوق في المفهوم الاقتصادي: فهو عبارة عن مجموعة من البائعين والمشتريين الذين يرغبون في بيع وشراء سلعة معينة. ويمكن إبداء ملاحظتين هامتين حول هذا المفهوم:
- عدم ضرورة ارتباط السوق في المفهوم الاقتصادي بالمكان والزمن المعين، فالسوق بهذا المفهوم هو أي مجال (أو كيفية) يتم فيه البيع والشراء سواء كان ذلك عن طريق الهاتف أو الجوال أو الفاكس أو الإنترنت... إلخ.
- لا يوجد في المفهوم الاقتصادي سوقاً واحدة لكافة السلع والخدمات، ولكن يوجد لكل سلعة سوقاً خاصاً بها، وهذا السوق يتمثل بالطلب والعرض من هذه السلعة (مثلاً: سوق الغنم، سوق الجوالات، سوق السيارات، سوق الأسهم).

ثانياً: توازن السوق Market Equilibrium

- يعرف توازن السوق بأنه ذلك الوضع الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، حيث أنه عند هذا الوضع لا يوجد فائض في الطلب ولا فائض في العرض كذلك.
- وفي تعريف آخر يوصف توازن السوق بأنه ذلك الوضع الذي يتم التوصل إليه، ولا يوجد أي حافز للابتعاد عنه ما لم يؤثر عليه أي مؤثر خارجي. **والمؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على التوازن هي:**
- تدخل الحكومة في السوق وتحديد سعر آخر غير سعر التوازن، إما عن طريق تحديد سقف سعري، أو تحديد أرضية سعرية.
- التغير في محددات الطلب، أو في محددات العرض، أو في محددات كليهما.

Equilibrium Schedule جدول التوازن (1)

السعر (P)	الكمية المطلوبة (Q _d)	الكمية المعروضة (Q _s)	حالة السوق فائض في العرض (+) أو نقص في العرض (-)
10	200	80	120 -
15	180	100	80 -
20	160	120	40 -
25	140	140	توازن السوق (0)
30	120	160	(40) +
35	100	180	(80) +
40	80	200	(120) +

ثانياً: توازن السوق Market Equilibrium

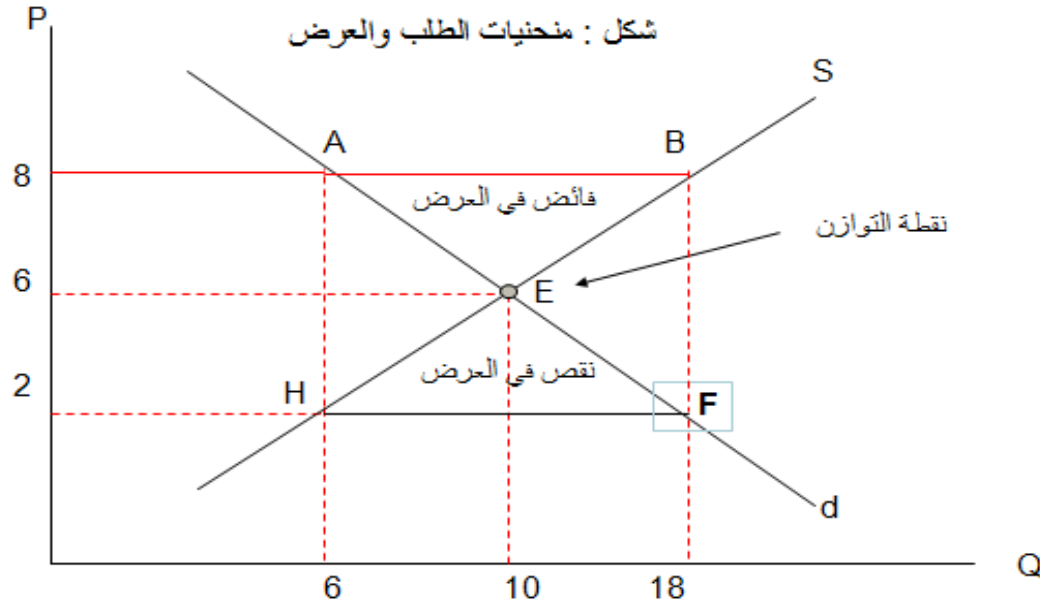
من خلال جدول توازن السوق يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- عندما كان سعر السوق 10 ريال، كانت الكمية المطلوبة 200 وحدة من السلعة، والكمية المعروضة منها 80 وحدة، وهذا يعني وجود نقص في العرض (فائض في الطلب) بمقدار 120 وحدة.
- عندما كان سعر السوق 15 ريال كانت الكمية المطلوبة 180 وحدة من السلعة، والكمية المعروضة منها 100 وحدة، وهذا يعني وجود نقص في العرض (فائض في الطلب) بمقدار 80 وحدة.
- عندما كان سعر السوق 15 ريال كانت الكمية المطلوبة 160 وحدة من السلعة، والكمية المعروضة منها 120 وحدة، وهذا يعني وجود نقص في العرض (فائض في الطلب) بمقدار 40 وحدة.



- عندما كان سعر السوق 25 ريال، كانت الكمية المطلوبة 140 وحدة من السلعة، والكمية المعروضة منها 140 وحدة، وهذا يعني وجود توازن في السوق؛ حيث أن الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة (عند سعر معين).
- عندما كان سعر السوق 30 ريال كانت الكمية المطلوبة 120 وحدة من السلعة، والكمية المعروضة منها 160 وحدة، وهذا يعني وجود فائض في العرض (نقص في الطلب) بمقدار 40 وحدة.
- عندما كان سعر السوق 35 ريال كانت الكمية المطلوبة 100 وحدة من السلعة، والكمية المعروضة منها 180 وحدة، وهذا يعني وجود فائض في العرض (نقص في الطلب) بمقدار 80 وحدة.
- عندما كان سعر السوق 40 ريال كانت الكمية المطلوبة 80 وحدة من السلعة، والكمية المعروضة منها 200 وحدة، وهذا يعني وجود فائض في العرض (نقص في الطلب) بمقدار 120 وحدة.

(2) الوصف البياني (الهندسي) للتوازن



من المنحني السابق يمكن الخروج بجملة الملاحظات التالية:

- نقطة التوازن هي النقطة (E).

- الكمية التوازنية = 140 وحدة.

- سعر التوازن = 25 ريال.

- شرط التوازن هو $Q_d = Q_s$

أثر تغيرات الطلب والعرض على توازن السوق

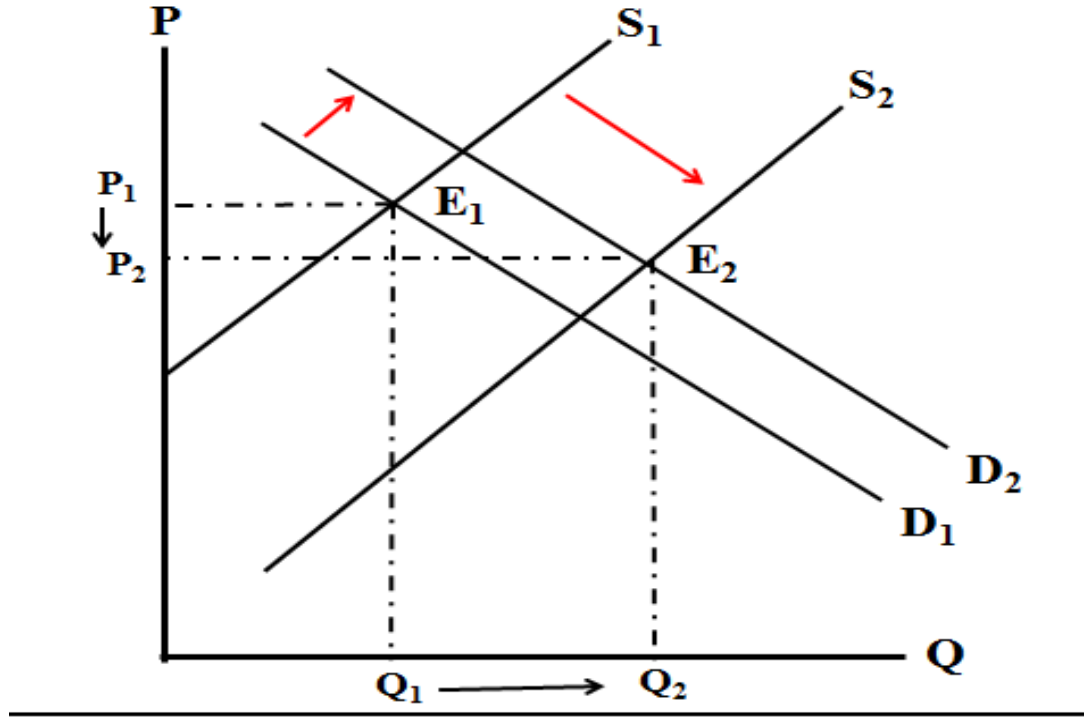
مثال: زيادة الطلب والعرض معا

لنفترض أن الطلب على الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة متوسط دخل الأسرة أو بسبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، ولنفرض أن عرض الأسماك قد زاد أيضاً في الوقت نفسه نتيجة لزيادة أعداد الصيادين أو بسبب التقدم التقني في صناعة صيد الأسماك، فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك؟

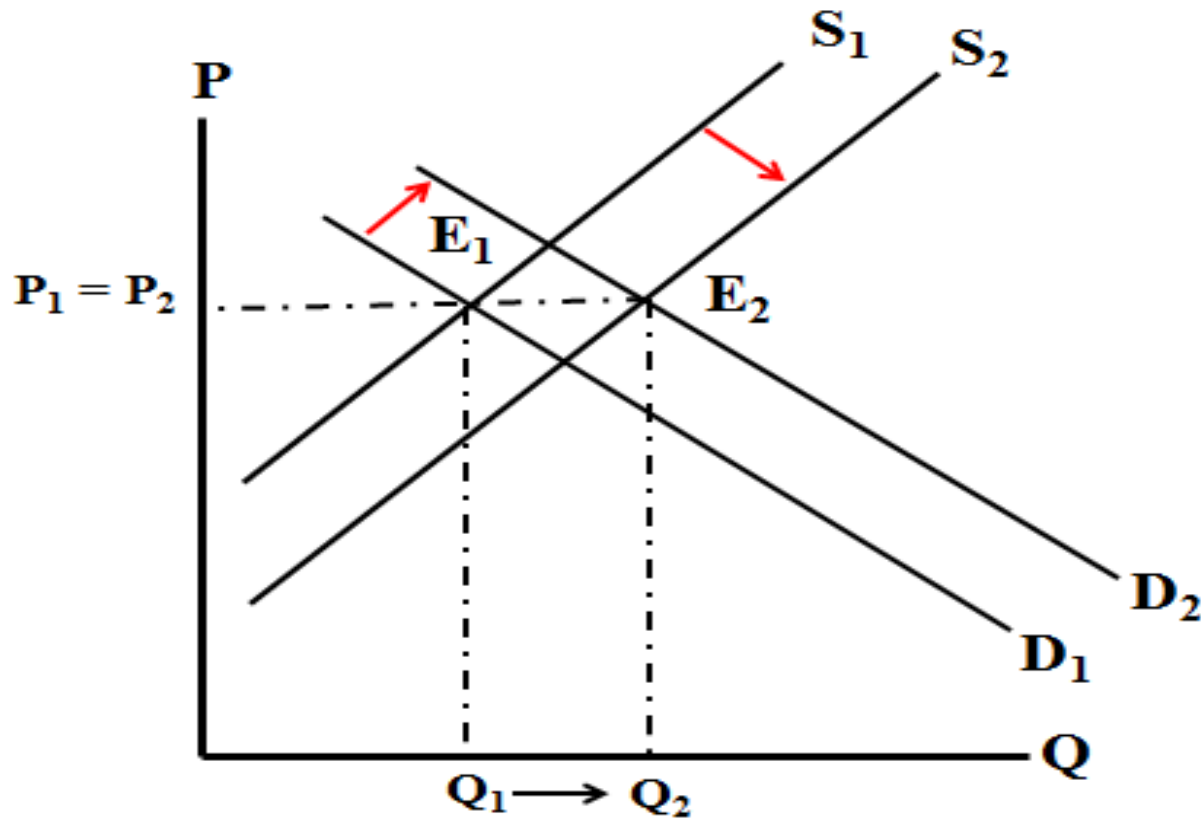
الجواب:

كمية التوازن ترتفع، لكن سعر التوازن يمكن أن يرتفع أو ينخفض أو دون أي تغيير.

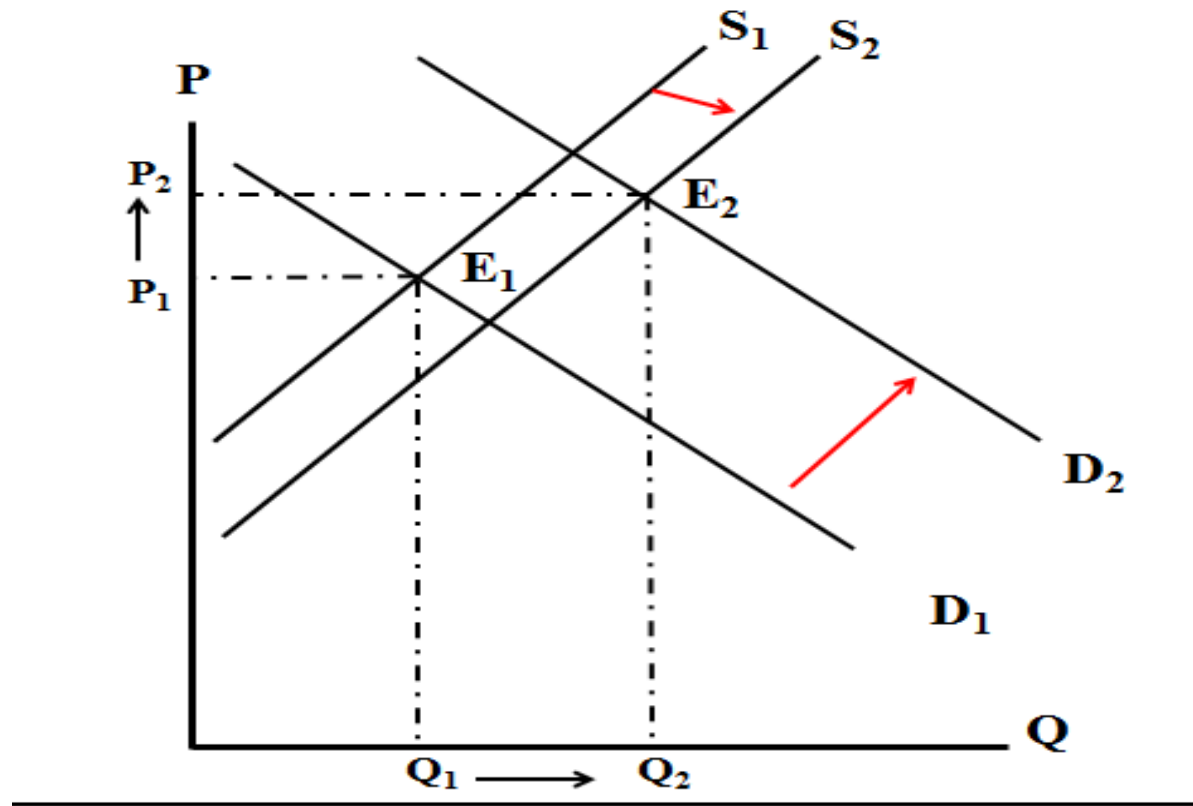
إذا كانت الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب أدى ذلك إلى زيادة
مؤكدة في كمية التوازن مع انخفاض سعر التوازن.



تؤدي زيادة كل من الطلب والعرض بقدر متساوي إلى زيادة مؤكدة في الكمية،
بينما يبقى سعر التوازن



إذا كانت الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض أدى ذلك إلى زيادة
مؤكدة في كمية التوازن مع ارتفاع سعر التوازن.



الصيغة الرياضية لتوازن السوق

بالإمكان الآن تمثيل منحنيات كل من الطلب والعرض بمعادلتين للخط المستقيم في الصيغ التالية:

$$Q_d = 50 - 3p \quad \text{معادلة منحنى الطلب}$$

$$Q_s = 10 + 5p \quad \text{معادلة منحنى العرض}$$

عند التوازن تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة، فتكون المعادلتان أعلاه متساويتين، أي تكون:

$$50 - 3p = 10 + 5p$$

$$8p = 40$$

$$P = 40/8 = 5 \text{ ريال}$$

وبالتعويض عن قيمة السعر في أي من المعادلتين نجد أن:

$$Q_d = 50 - 3(5) = 35 \text{ وحدة}$$

$$Q_s = 10 + 5(5) = 35 \text{ وحدة}$$

مرونة الطلب

أهمية دراسة مروّنات الطلب والعرض

- إن نظرية الطلب والعرض غير قادرة على تحديد ما هو مقدار أو مدى استجابة الكمية المطلوبة أو المعروضة من سلعة ما إلى التغيرات في سعرها، أو التغيرات في الدخل المنفق على السلعة، أو التغيرات في أسعار السلع الأخرى.
 - إن اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة يحتاج إلى توفر معلومات أكثر تحديدا ودقة على مدى استجابة الكمية المطلوبة أو المعروضة من سلعة ما إلى هذه التغيرات (المذكورة أعلاه).
- وهنا تأتي أهمية دراسة مروّنات الطلب والعرض.

أولاً: تعريف مرونة الطلب Definition of Demand Elasticity

مرونة الطلب يقصد بها حساسية الكميات المطلوبة من السلع والخدمات، أو مدى استجابة هذه الكميات لشيء ما. وبهذا المعنى يقصد بمرونة الطلب ثلاثة أنواع من المرونة:

- المرونة السعرية Price Elasticity: وتعني مدى حساسية أو مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر.
- المرونة الدخلية Income Elasticity: وتعني مدى حساسية أو مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل.
- المرونة السعرية المتقاطعة للطلب Cross Elasticity of Demand: وتعني مدى حساسية أو مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في أسعار السلع الأخرى.

المرونة السعرية للطلب

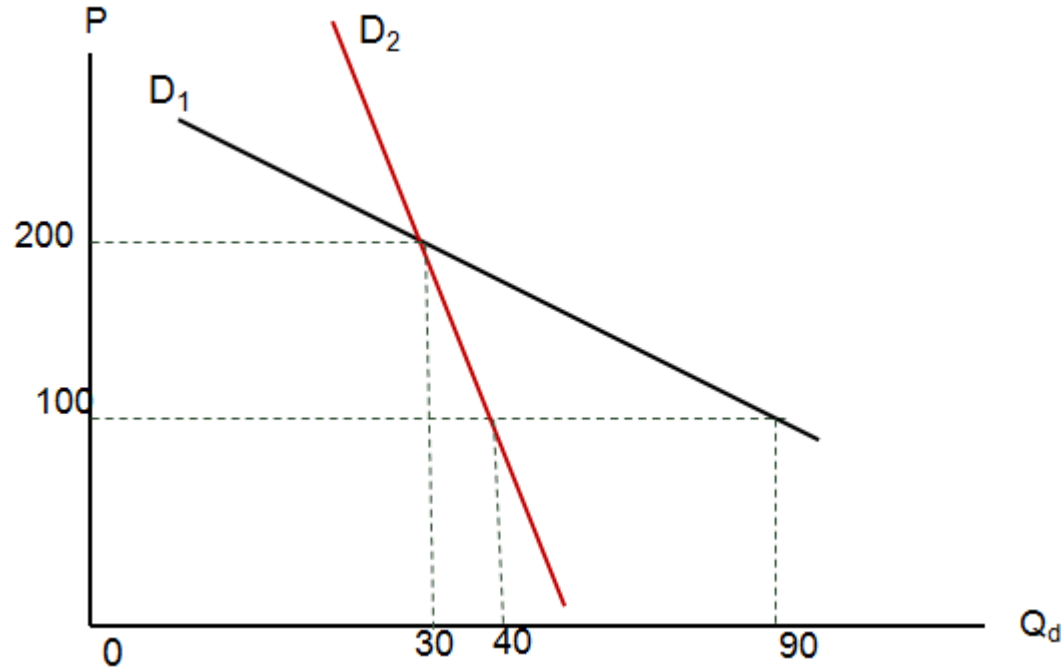
هي مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى التغيرات في سعرها، مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب.

يعتبر ميل منحنى الطلب أحد المعايير لقياس مدى استجابة الكمية المطلوبة لسلعة ما للتغير في سعرها. فاستجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعرها تكون أكبر كلما قل انحدار أو ميل منحنى الطلب، والعكس صحيح (انظر إلى الشكل التالي)، غير أن ما يعاب علي الميل أنه يتأثر بوحدات القياس.

ملاحظة: يقاس الميل بقسمة التغير في السعر على التغير في الكمية المطلوبة، أي:

$$\frac{\Delta P}{\Delta Q} = \frac{P_2 - P_1}{Q_2 - Q_1}$$

لفهم عملية قياس المرونة السعرية للطلب يمكن الاستعانة بالرسم البياني التالي:



هندسيا: استجابة الكميات المطلوبة لتغيرات السعر تعتمد
على ميل أو انحدار منحنى الطلب.

حساب المرونة السعرية للطلب

معامل مرونة السعرية للطلب =

$$\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في سعرها}}$$

النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما، الناتجة عن تغير سعرها بمقدار واحد في المئة).

هنالك طريقتان لاحتساب المرونة السعرية للطلب:

المرونة السعرية عند نقطة: نقيس المرونة عند نقطة محددة من منحنى الطلب، وباستخدام الرموز الرياضية

$$E_p = \frac{\% \Delta Q}{\% \Delta P} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q_1}}{\frac{\Delta P}{P_1}} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1} = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

نكتب معامل المرونة كالتالي:

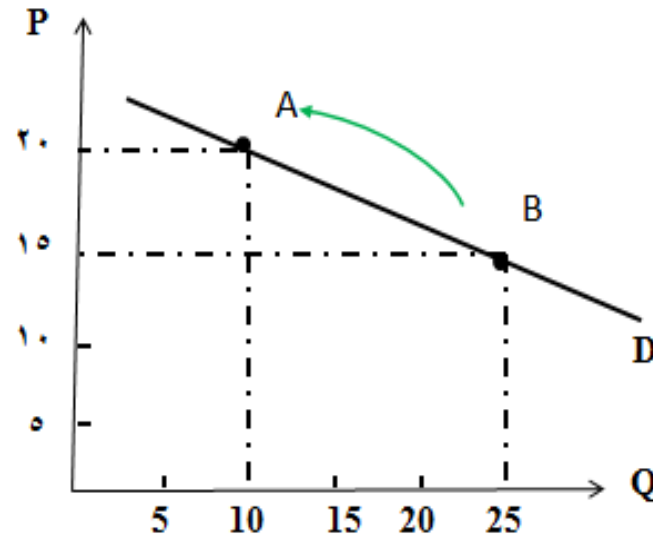
حساب المرونة السعرية للطلب

مثال 1: في الرسم البياني التالي: إذا ارتفع سعر التفاح من 15 دينار إلى 20 دينار، فإن الكمية المطلوبة تنخفض من 25 طن إلى 10 طن.

إذاً كم تبلغ مرونة الطلب السعرية E_d صعوداً من النقطة B إلى النقطة A؟

الحل:

$$E_p = \frac{\% \Delta Q}{\% \Delta P} = \frac{\frac{10-25}{25}}{\frac{20-15}{15}} = \frac{10-25}{20-15} \times \frac{15}{25} = \frac{-15}{5} \times \frac{15}{25} =$$
$$E_p = -3 \times 0.6 = -1.8$$





ملاحظة: إشارة مرونة الطلب السعرية دائما سالبة، وهذا يرجع إلى حقيقة العلاقة العكسية التي تربط السعر بالكمية المطلوبة لسلعة ما ليس إلا. لذا لتبسيط وفهم درجات مرونة الطلب السعرية نأخذ معامل مرونة الطلب السعرية كقيمة مطلقة.

درجات المرونة: إن درجة استجابة المستهلك للسلعة يعتمد بشكل كبير على طبيعة هذه السلعة، فاستجابة المستهلك لارتفاع أسعار المياه والدواء مثلا تختلف عن استجابة المستهلك لارتفاع أسعار أنواع العصائر والهواتف الخلوية.

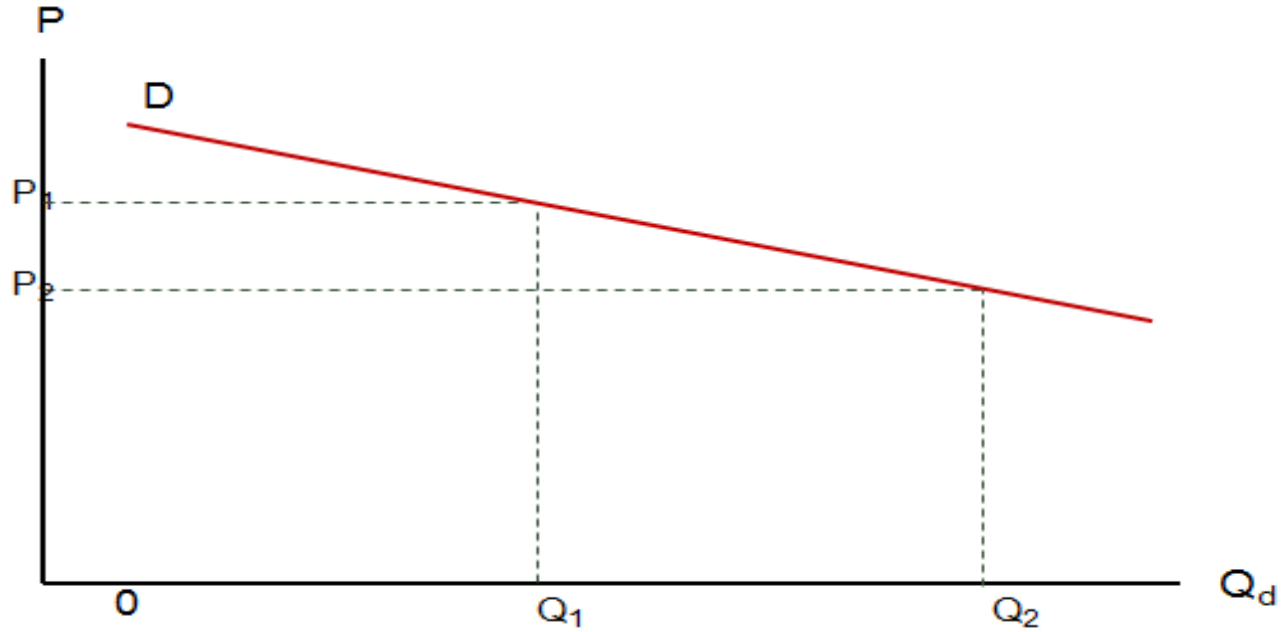


- طلب مرن Elastic Demand
- طلب غير مرن Inelastic Demand
- طلب أحادي المرونة (أو متكافئ المرونة) Unitary Elastic Demand
- طلب تام المرونة (أو لا نهائي المرونة) Perfectly Elastic
- طلب عديم المرونة تماما Perfectly Inelastic



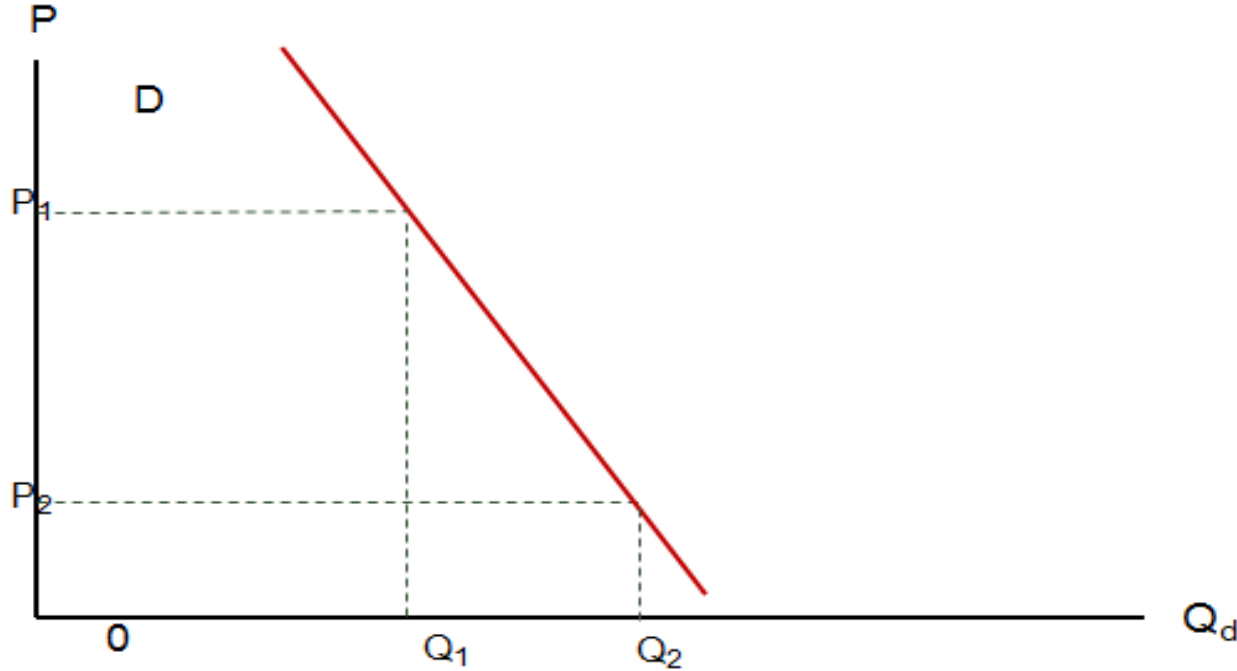
أنواع مرونة الطلب

(1) طلب مرن



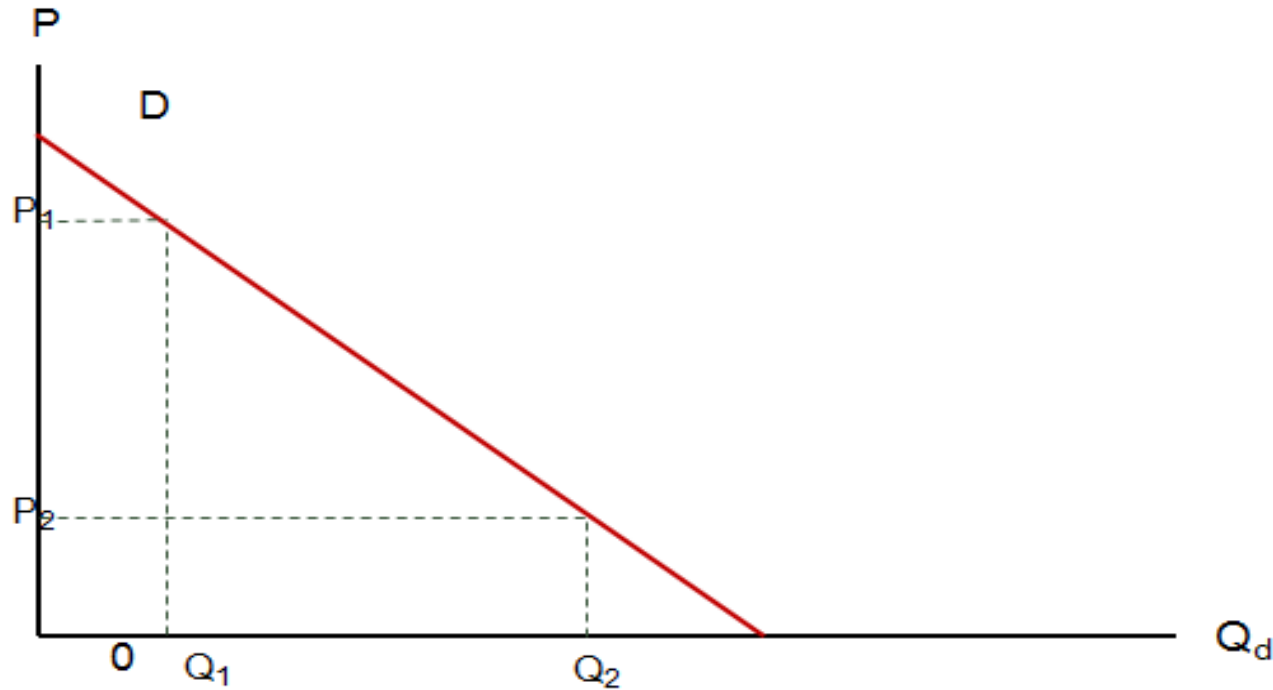
وهي حالة (المرونة > 1) بمعنى أن التغير في الكمية المطلوبة أكبر من التغير في السعر.

(2) طلب غير مرن



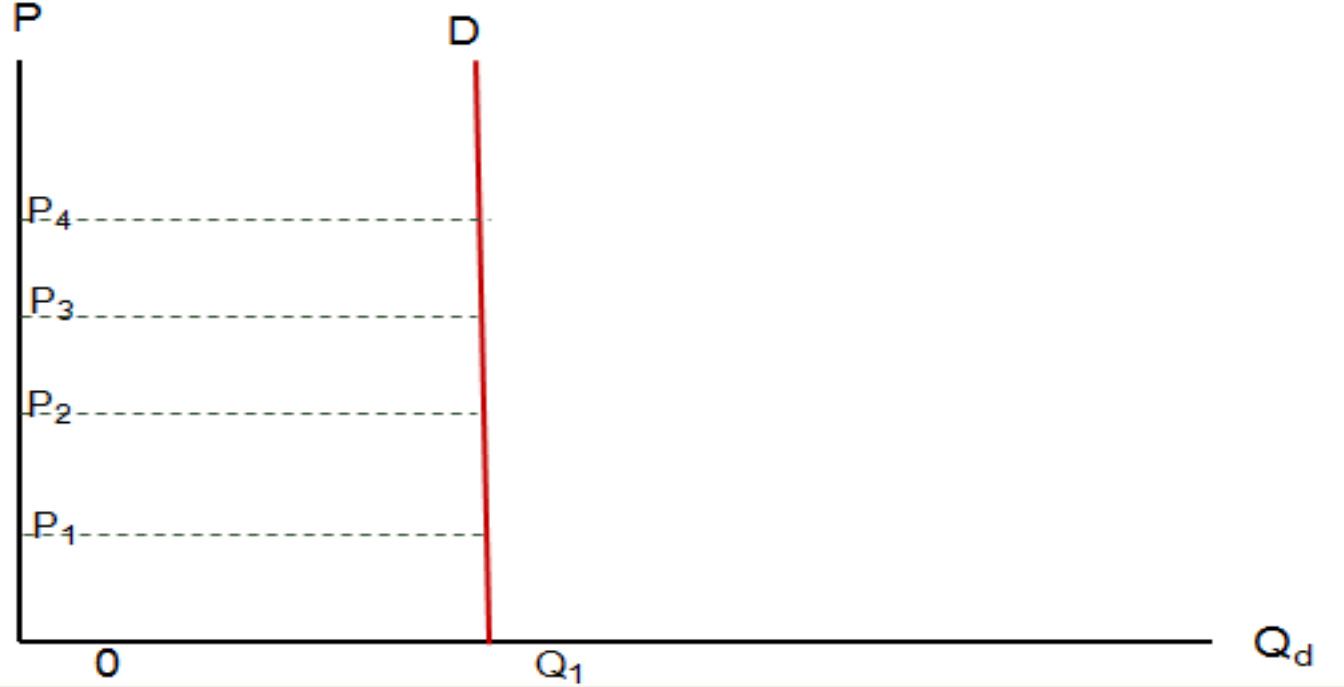
❖ وهي حالة (المرونة $1 >$) بمعنى أن التغير في الكمية المطلوبة أقل من التغير في السعر.

(3) طلب متكافئ المرونة



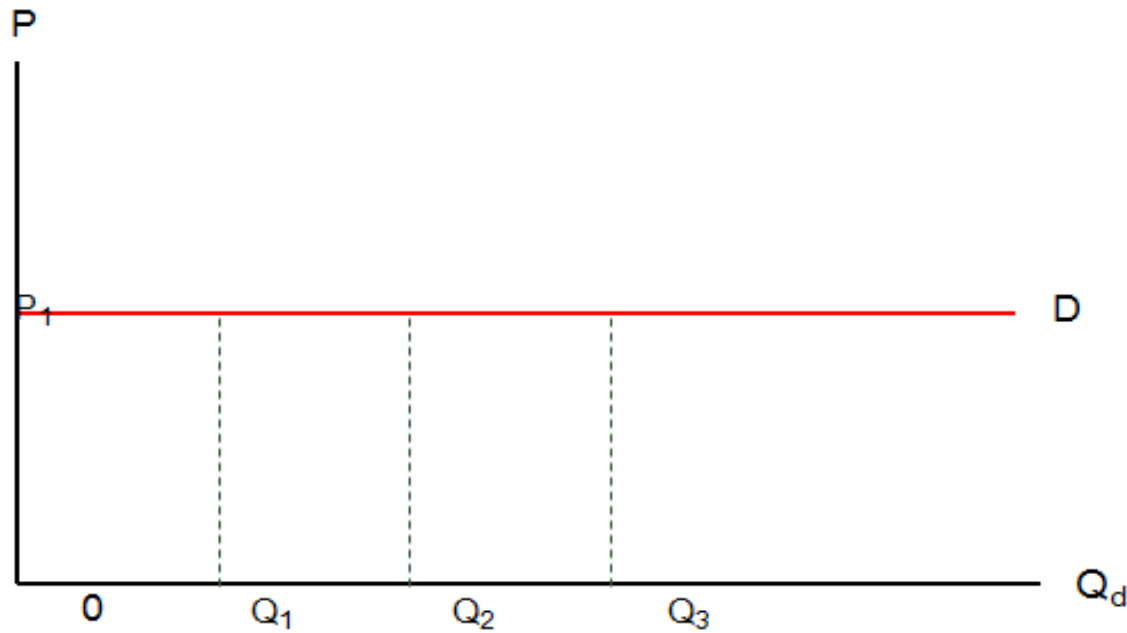
❖ وهي حالة (المرونة = 1) بمعنى أن التغير في الكمية المطلوبة يساوي التغير في السعر.

(4) طلب عديم المرونة



❖ وهي حالة (المرونة = صفر) بمعنى أنه لا تتغير الكمية المطلوبة مهما تغير السعر.
مثال: السلع الضرورية جدا والتي لا يمكن الاستغناء عنها (كالأدوية المنقذة للحياة).

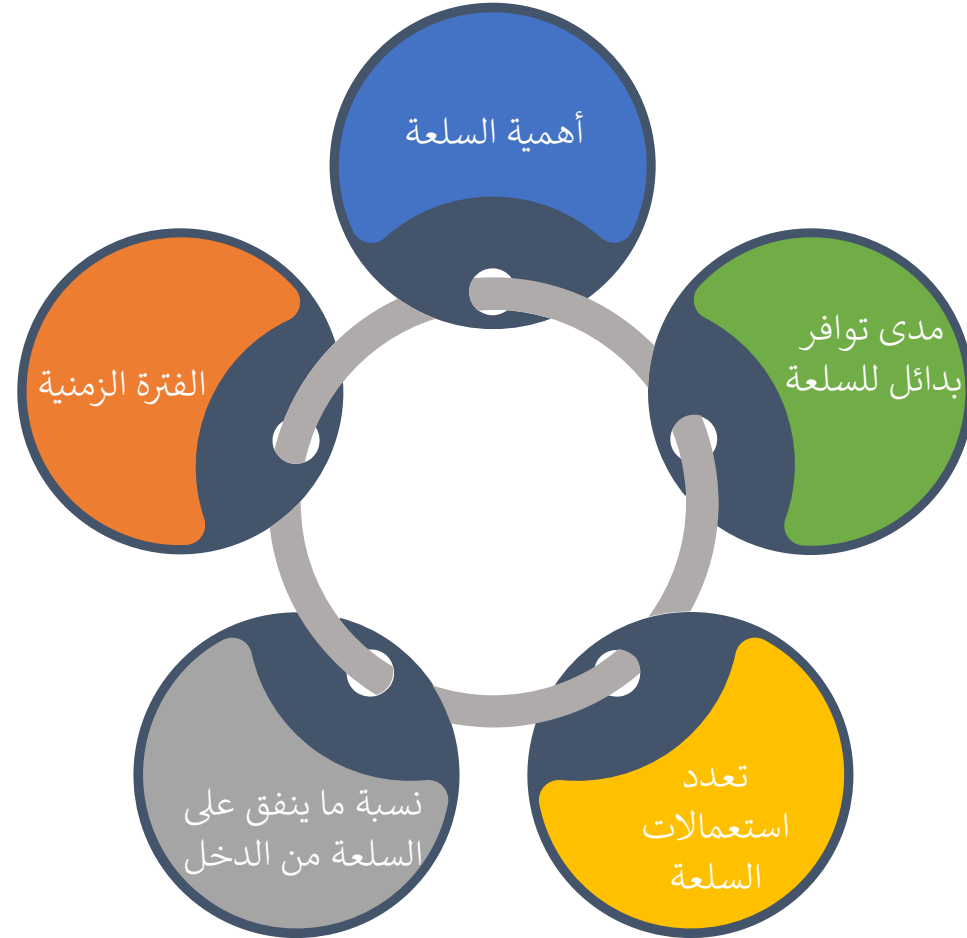
(5) طلب لا نهائي المرونة



❖ وهي حالة (المرونة = ∞) بمعنى أنه مهما تتغير الكمية المطلوبة لا يتغير السعر.

العوامل المحددة لمرونة الطلب السعرية

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب



العوامل المحددة لمرونة الطلب السعرية

أ) وفرة البدائل القريبة للسلعة

إذا وجد بديل جيد للسلعة كانت المرونة مرتفعة لأن أي ارتفاع بسيط في السلعة سيؤثر على الكمية المطلوبة عنها والانتقال إلى السلعة البديلة الأخرى، مثل: اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء.

ب) نسبة ما ينفق من الدخل على السلعة

يلاحظ أن مرونة الطلب على السلعة التي يخصص المستهلك لها جزءا كبيرا من دخله تكون كبيرة، مثل إيجار المساكن (30-40%)، وبالتالي فإن الزيادة في قيمة إيجار السكن تدفع المستهلك للبحث عن بدائل أخرى، بينما تكون مرونة الطلب على السلع التي يخصص لها المستهلك نسبة ضئيلة من دخله قليلة (سلعة الملح مثلا).

ج) طول فترة الاستجابة

يعتبر عامل الوقت من أهم العناصر التي تؤثر على مرونة الطلب السعرية، لأن عملية البحث عن بدائل للسلعة التي ارتفع سعرها تستغرق وقتاً بسبب:

- البحث عن البدائل وجمع المعلومات عنها وعن تغيرات الأسعار النسبية.
- اقتناع المستهلك بتغيير نمط استهلاكه.

د) مدى ضرورة السلعة للمستهلك

كلما كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك، كان الطلب قليل المرونة. فإذا ارتفع السعر، فإن التغير في الكمية المطلوبة سيكون قليلاً في هذه الحالة.



المرونة السعرية للطلب والإيراد الكلي للمنتج

المرونة السعرية للطلب والإيراد الكلي للمنتج

- إن المبلغ الكلي الذي ينفق على شراء السلعة يمكن أن يطلق عليه الإنفاق الكلي للمستهلكين (المشتريين)، وهو في الوقت نفسه الإيراد الكلي للمنتجين (البائعين).

- الإيراد الكلي هو سعر السلعة مضروب في الكمية المباعة.

مثال: إذا باع المنتج 100 فنجان قهوة بسعر 10 دراهم للفنجان؛ فإن الإيرادات لهذا البائع هي:

$$\text{دراهم } 1000 = 100 \times 10$$

في حالة الطلب المرن

- يؤدي ارتفاع سعر السلعة إلى انخفاض الإيراد الكلي، وذلك بسبب انخفاض الكمية المباعة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع السعر.
- أما انخفاض الثمن يؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي للمنتج، وذلك بسبب ارتفاع الكمية المباعة بنسبة أكبر من نسبة انخفاض السعر.

في حالة الطلب غير المرن

- يؤدي ارتفاع سعر السلعة إلى ارتفاع الإيراد الكلي، وذلك بسبب انخفاض الكمية المباعة بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر.
- أما انخفاض سعر يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي للمنتج، وذلك بسبب ارتفاع الكمية المباعة بنسبة أقل من نسبة انخفاض السعر.

في حالة الطلب أحادي (متكافئ) المرنة

في هذه الحالة فإن انخفاض أو ارتفاع الأسعار لا يغير الإيراد الكلي. وذلك لكون انخفاض سعر السلعة أو ارتفاعه سيؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة أو انخفاضها بنفس النسبة.

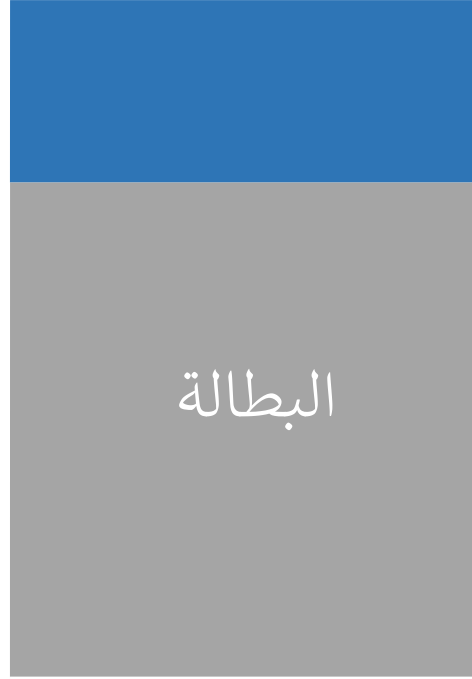
جدول (1-5) : العلاقة بين التغير في السعر والمرونة والإيراد الكلي

أثر التغير في السعر على الإيراد الكلي			التغير في السعر
$E_p < 1$	$E_p = 1$	$E_p > 1$	
يزيد	لا يتأثر	ينقص	ارتفاع
ينقص	لا يتأثر	يزيد	انخفاض



المحاضرة الرابعة

الاقتصاد الكلي



ثانياً: التحليل الاقتصادي الكلي Macro-economics Analysis

التحليل الاقتصادي الكلي أو التجميعي يرتبط بفكرة الشمول والعلاقات الكلية، حيث يقوم بدراسة العلاقات والظواهر الاقتصادية في مجموعها كعلاقة شاملة كلية بدلاً من دراسة عمليات منفصلة بذاتها أو قرارات اقتصادية فردية. أي أن التحليل الكلي هو ذلك النوع من التحليل الاقتصادي الذي يتناول دراسة الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد القومي في مجموعه، بغض النظر عن سلوك الوحدات الفردية في هذا الاقتصاد. فهو يدرس السلوك الاقتصادي لوحدات الاقتصاد القومي ككل مثل الناتج القومي، والدخل القومي، والاستهلاك الكلي، والتوظيف، والبطالة، والمستوى العام للأسعار والأجور.

الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي

Economic Goals of Society

1. الكفاءة Efficiency

وتعني الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الكفاءة الفنية Technical Efficiency وتسمى كذلك الكفاءة الإنتاجية:

- وهي تعني استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة مثل العمال والآلات ورأس المال والأرض استغلالاً كاملاً بهدف تحقيق أقصى إنتاج ممكن وبأقل التكاليف، وهذا يعني أن الكفاءة الفنية تبين لنا عدم إمكانية وجود موارد معطلة أو بطالة في المجتمع.

القسم الثاني: الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency وتسمى كذلك الكفاءة التوزيعية:

- وهي تعني استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة استغلالاً كاملاً لتحقيق أقصى إنتاج ممكن وبأقل التكاليف مع مراعاة احتياجات المجتمع بشكل كامل.

(كل كفاءة اقتصادية هي كفاءة فنية والعكس غير صحيح، أي أنه ليس كل كفاءة

فنية هي بالضرورة كفاءة اقتصادية).

2. النمو الاقتصادي Economic Growth

- ويعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة الإنتاج من السلع والخدمات مع مرور الزمن، كما يعرف كذلك بأنه الزيادة في كل مخرجات الاقتصاد الوطني.
- ويحدث النمو الاقتصادي إما بزيادة حجم الموارد المتاحة، كحالة اكتشاف مناجم جديدة للمعادن أو الفحم أو آبار جديدة للبترول، أو حالة زيادة الكفاءة في استخدام وتخصيص الموارد، أو في حالة اكتشاف وتطبيق تكنولوجيا جديدة مفيدة لصالح الاقتصاد، أو في الجمع بين أكثر من واحدة من الحالات الثلاث السابق ذكرها.
- ويوجد فرق بين مفهوم النمو الاقتصادي، ومفهوم الرفاهية الاقتصادية والتي تعني ارتفاع مستويات المعيشة للأفراد ويتمثل ذلك بزيادة متوسط دخل الفرد السنوي في المجتمع، وعلى ذلك فإن أهم مؤشر من مؤشرات الرفاه الاقتصادي لأي دولة هو متوسط دخل الفرد السنوي.

3. الاستقرار الاقتصادي Economic Stability

- وهو يعني استقرار مستويات الأسعار، وذلك يكون بعدم حدوث تضخم (ارتفاع كبير ومستمر في الأسعار) وأيضاً عدم حدوث كساد (انخفاض كبير أو تدهور في الأسعار).
- ليس المهم هو أن نحقق نمواً سريعاً في الاقتصاد في عام من الأعوام ثم يعود النمو إلى الورا دون تقدم، بل المهم هو الاستقرار في النمو، فقليل دائم خير من كثير منقطع. والمقصود بحالة الاستقرار أن يكون الناتج القومي ثابتاً أو متزايداً مع معدلات منخفضة من التضخم والبطالة.

4. تحقيق معدلات مستقرة للأسعار

- بعيدا عن أنواع التضخم المختلفة وخاصة التضخم الجامح. ولا نقصد بهذا الهدف من أهداف الاقتصاد الكلي ثبات أو استقرار أسعار جميع السلع والخدمات، بل المقصود هو استقرار المعدل العام للأسعار واستقرار معدلات التضخم بشكل عام.

5. تحقيق التوازن في التجارة الخارجية بين الصادرات والواردات.

- ويعتبر تحقيق هذا الهدف من أهم متطلبات الاقتصاد الكلي، وعدم تحقيق هذا الهدف لا يؤثر على التوازن الدولي فقط، بل له تأثير محلي مباشر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

6. تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي

- إن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي يساهم في استقرار التجارة الخارجية على المستوى الدولي.

التضخم

تعريف التضخم

- يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.
- من خلال التعريف السابق نجد أن هناك شرطان لوجود ظاهرة التضخم هما:

الشرط الأول:

أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها، وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار.

الشرط الثاني:

أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح (في الغالب أكثر من 5%) وأن يستمر لفترة زمنية طويلة.

- حيث أن معدلات التضخم التي تقل عن 5% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار ولا تترك أثراً ملموساً على (القوة الشرائية للنقود purchasing power) ولن تشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر بها عامة الناس.

أولاً: من حيث تدخل الدولة في التأثير على التضخم

التضخم المفتوح أو الصريح:

- لا تتدخل الدولة في السيطرة على الأسعار، بل تتركها تتحرك بحرية.

التضخم المكبوت:

- نوع من التضخم المستتر لا تستطيع معه الأسعار أن ترتفع ظاهرياً لوجود القيود الحكومية المباشرة، ولكن ترتفع الأسعار في الخفاء (في السوق السوداء).

ثانياً: من حيث حدة التضخم

التضخم الجامح:

التضخم الزاحف:

- ارتفاع كبير في الأسعار يليه ارتفاع كبير في الأجور
 - تضخم يحدث تدريجياً في الأسعار.
- مما يرفع تكاليف الإنتاج، ويتطلب الأمر زيادة أكبر في الأسعار، وهكذا...

ثالثاً: من حيث التعامل مع العالم الخارجي من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

التضخم المستورد:

التضخم المصدر:

- ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم من الخارج
- ارتفاع الأسعار في الداخل يتم تصديره عن طريق
ارتفاع أسعار صادرات الدولة، ويكون ارتفاع
الأسعار نتيجة زيادة احتياطي البنك المركزي من
النقد الأجنبي (الدولار مثلاً).

رابعاً: من حيث مصدر التضخم

تضخم جذب الطلب:

- ترتفع الأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي أوقات الحرب مثلاً.. إلخ) ويقال في هذه الحالة أن «نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة».

تضخم دفع النفقة:

- هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر الأسعار في الارتفاع نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، وخاصة ارتفاع الأجور.

أثر التضخم

- تأثير التضخم على الدخل: يتضرر أصحاب الدخل الثابتة بينما لا يتأثر أصحاب الدخل المتغيرة (كالتجار ورجال الأعمال).

- تأثير التضخم على المديونية: يتضرر الدائن، بينما يستفيد المدين.

- تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: التأثير سلبي على ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار صادرات الدولة بسبب التضخم، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات، وعجز ميزان المدفوعات.

• تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، فالبعض يرى أن التضخم يخلق حالة من عدم التأكد مما سيكون عليه الوضع في المستقبل، وهذا يؤثر سلباً على الاستثمار، وبالتالي على نمو الدخل.

أما البعض الآخر فيرى أن التضخم يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي؛ لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الأرباح، وبالتالي زيادة الاستثمارات.

مضار التضخم

- انخفاض القوة الشرائية للنقود.
- انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدية.
- انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والدائنية.
- حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع نتيجة استفادة البعض وتضرر البعض الآخر (استفادة أصحاب الدخل الناشئة عن الأرباح، وتضرر أصحاب الدخل الثابتة (كأصحاب المعاشات ...إلخ).

البطالة

تعريف البطالة

وجود أفراد في المجتمع قادرين على العمل وسلخوا طرقاً كثيرة للبحث عن وظيفة ما ولكنهم لم يحصلوا على فرصة مناسبة لهم.

أنواع البطالة

أولاً: البطالة الدورية Cyclical Unemployment:

- هي البطالة التي تحدث أثناء فترة الركود الاقتصادي وقبل أن يبلغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة (مستوى التشغيل الكامل) مثل: ما حدث في كثير من دول العالم خلال الأزمة المالية التي بدأت في 2008.
- خلال فترة الركود: ينخفض الطلب الكلي فتقوم المنشآت بخفض الإنتاج، وبالتالي تسرح جزءاً من الأيدي العاملة لتخفيض التكاليف.
- عكس اتجاه هذه الانخفاضات لن يحدث بسرعة لأن: المنشآت التي قامت بخفض مستويات إنتاجها لن تعود لمستويات الإنتاج السابقة بسبب التكاليف المصاحبة لعمليات تعديل الإنتاج، كما أنها قد تراكمت لديها مخزون من السلع تكون خلال فترة انخفاض الإنتاج ويحتاج هذا المخزون إلى وقت لتصريفه.

ثانياً: البطالة الهيكلية Structural Unemployment

وهي البطالة التي تحدث عندما تؤدي التغيرات السريعة في هيكل الاقتصاد إلى خسائر كبيرة في وظائف صناعات معينة مثل: إحلال البلاستيك محل الفولاذ في صناعة السيارات يؤدي لحدوث بطالة هيكلية لعمال الفولاذ.

عوامل حدوث هذا النوع من البطالة:

- استمرار الأشخاص العاطلين في البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحاتهم أو تتلاءم مع أذواقهم في مواصفات العمل وظروف إنجازه.
- تشريعات الحد الأدنى للأجور وضغوطات نقابات العمل وأجور الكفاءة.

عوامل حدوث هذا النوع من البطالة:

- توافر بعض الوظائف الشاغرة في أقاليم أو مواقع جغرافية من الصعب الإقامة فيها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.
 - تفاوت الأجور بين المناطق أو المؤسسات المختلفة يدفع العاملين إلى الانتقال من عمل لآخر (مع بقاء الأمور الأخرى على حالها) حيث تعتبر الفترة بين ترك العمل الأول والالتحاق بالعمل الآخر فترة بطالة.
 - التغيرات التي تحدث في أذواق المستهلكين أو تقنية الإنتاج أو المنافسة تؤثر على تحديد نوعية الطلب على مهارات معينة من الأيدي العاملة.
 - إدخال تحولات هيكلية في التنظيمات الإدارية والعسكرية.
- قد يستمر هذا النوع من البطالة الهيكلية لفترات زمنية تصل في بعض الأحيان إلى عدة سنوات.

ثالثاً: البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:

هي بطالة اختيارية لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة، ولكن لا يجدون العرض المناسب للعمل.

- تحدث البطالة الاحتكاكية بسبب: حاجة صاحب العمل وطالب الوظيفة لفترة من الزمن قبل كشف السوق للطرفين.

- عادة لا تستمر هذه البطالة لفترة زمنية طويلة وخاصة مع التطور الكبير في وسائل الاتصالات المختلفة وانخفاض تكاليفها.

- يمكن أن تلعب السياسة الحكومية دوراً هاماً لتعزيز فرص العمل وزيادة التشغيل مثل: تأسيس وكالات حكومية للتشغيل، إعداد برامج للتدريب والتأهيل، تسهيل إجراءات نقل العمال من نشاطات راكدة لمتنامية.

خامساً: البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

هي البطالة المرتبطة بمواسم معينة مثل: خدمات الحج كالمطوفين.

- تسود غالباً في نشاطات البناء والإنشاءات والزراعة والسياحة خاصة في فصل الشتاء في الأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة في المناخ.
- إدخال وسائل حديثة في الزراعة وتنويع الأنشطة السياحية قد يسهم إلى حد كبير في تقليل حدة البطالة الموسمية.

العلاقة بين التضخم والبطالة

منحنى «فيليبس»: يوضح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة

إن تخفيض البطالة يعتبر من أهم الأهداف في أي اقتصاد (تحقيق العمالة الكاملة من أهم أهداف السياسة الاقتصادية)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى هامة مثل هدف استقرار مستوى الأسعار. فرفع مستوى التوظيف والعمالة يصاحبه بالضرورة خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية ترفع مستوى الطلب الكلي، وعندما لا يزيد الإنتاج بنفس معدلات الزيادة في الدخل والطلب؛ فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة.

ومن ناحية أخرى.. محاولة التخفيف من حدة التضخم تتضمن قبول معدلات أعلى للبطالة لأن القضاء على التضخم يتطلب تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، مما يخفض من الطلب الكلي، وبالتالي ينخفض مستوى الدخل والناتج والعمالة، أي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

منحنى فيليبس





المحاضرة الخامسة

أنواع الأنظمة الاقتصادية

مفهوم النظام الاقتصادي بشكل عام

هو مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة بعقلانية وكفاءة لإشباع حاجات الفرد المتعددة وغير المحدودة لتحقيق الرفاه الاقتصادي.

أنواع النظم الاقتصادية:

- أولاً: النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر.
- ثانياً: النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي.
- ثالثاً: النظام الاقتصادي المختلط (الذي يجمع بين النظامين السابقين).

خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

- 1- الملكية الخاصة (الفردية) لوسائل الإنتاج.
- 2- اعتماده على آلية السوق (قوى العرض والطلب) في تنظيم العمليات الاقتصادية.
- 3- سيادة المنافسة بين المنتجين، وتتحول إلى منافسة احتكارية في مراحله المتطورة.
- 4- يهدف النظام الرأسمالي من خلال العملية الإنتاجية إلى تحقيق أقصى الأرباح الممكنة.
- 5- دور الدولة في العملية الإنتاجية يكون محدوداً، ويقتصر على مجالات معينة كالأمن والدفاع، واعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية.
- 6- التفاوت الواسع في مستويات الدخل بين أفراد المجتمع.
- 7- ارتفاع نسبة البطالة.
- 8- ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة وسياسة الخصخصة.

خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي (التخطيط المركزي)

- 1- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.
- 2- وجود أجهزة مسؤولة عن وضع وتنظيم العمليات الاقتصادية (تخطيط مركزي).
- 3- لا توجد منافسة بين المنتجين، ولا يهدف لتحقيق الربح.
- 4- وجود أهداف أساسية تحددها الدولة.
- 5- لا يوجد تفاوت واسع في مستويات الدخل بين أفراد المجتمع.
- 6- وجود قاعدة واسعة من البيانات الإحصائية عن جميع نواحي الاقتصاد.
- 7- نسبة البطالة أقل من النظام الرأسمالي.



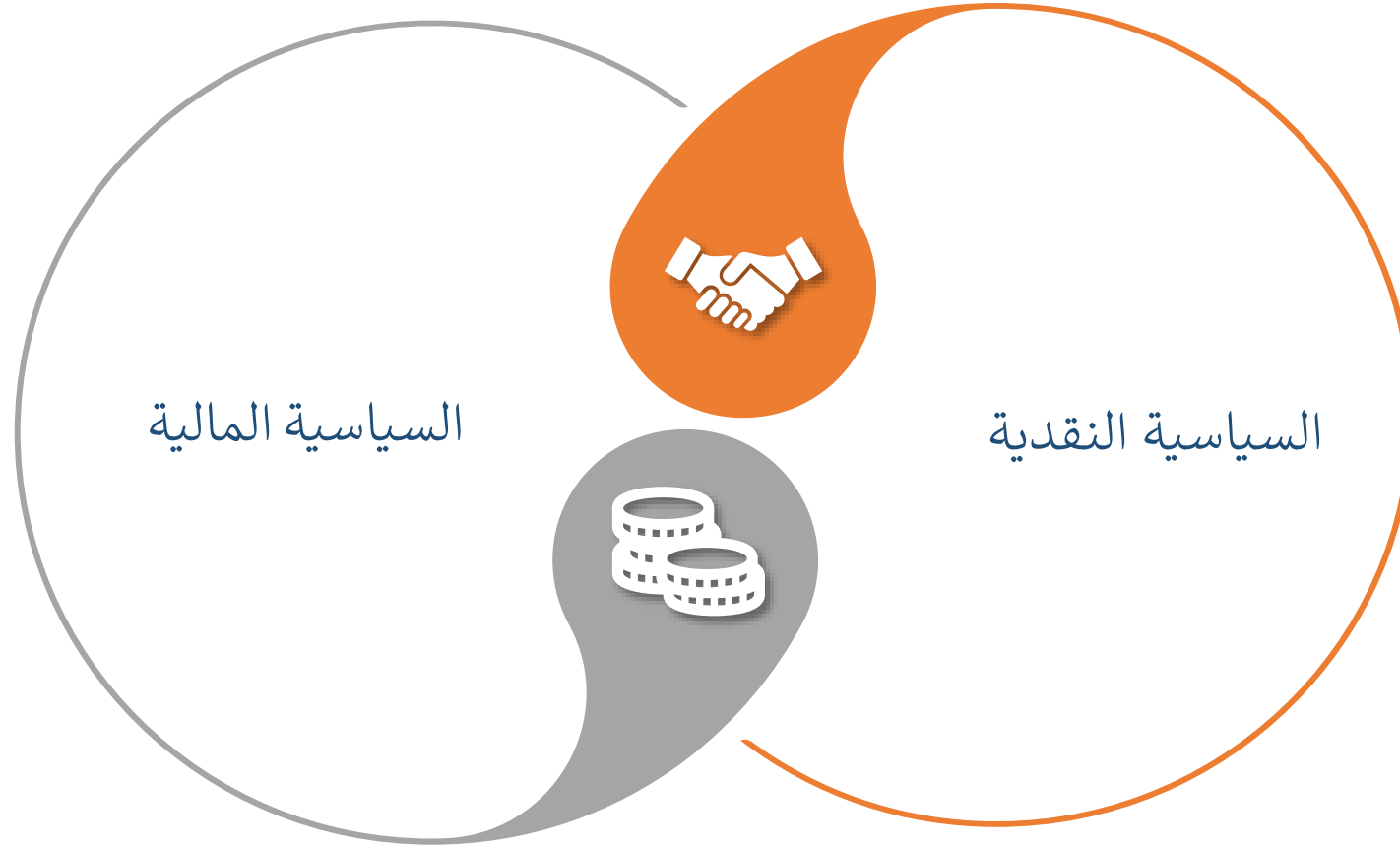
خصائص النظام الاقتصادي المختلط

- 1- وجود القطاع العام جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- 2- وجود التخطيط أو التوجيه الحكومي وآلية السوق معا.
- 3- تقوم الدولة بمراقبة نشاطات القطاع الخاص.
- 4- حماية سيادة المستهلك.
- 5- تأمين الدولة لمصالح العمل والعمال ضد البطالة.
- 6- الحد من سيطرة الاحتكارات.



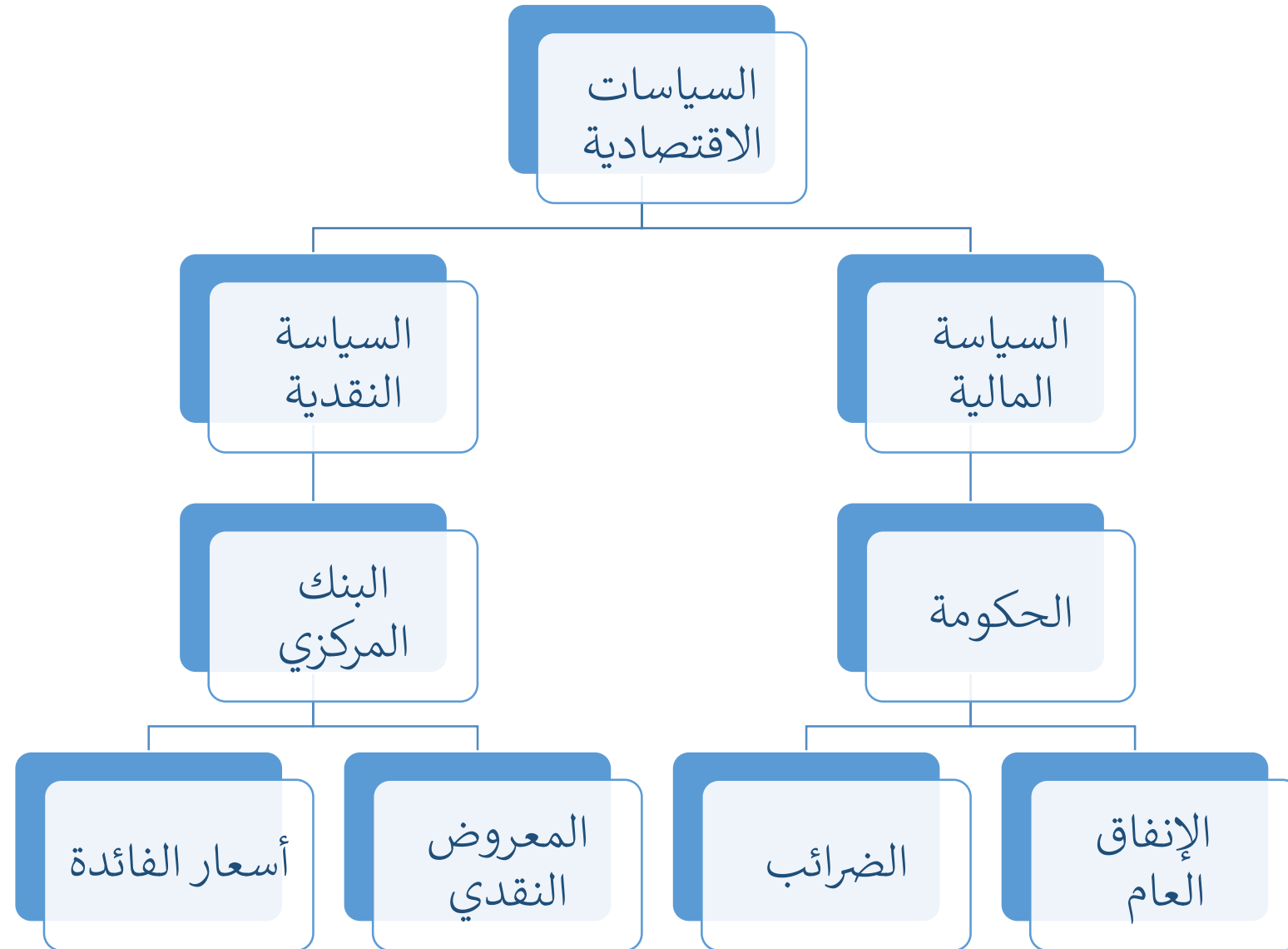
المحاضرة السادسة

السياسة المالية والنقدية





- تتناول السياسة النقدية أسعار الفائدة وتداول الأموال، ويتم إدارتها بشكل عام من قبل البنك المركزي.
- تتناول السياسة المالية الضرائب والإنفاق الحكومي، وتحددها عمومًا الحكومة.
- السياسة النقدية والسياسة المالية معا لهم تأثير كبير على اقتصاد الدولة.





السياسة المالية

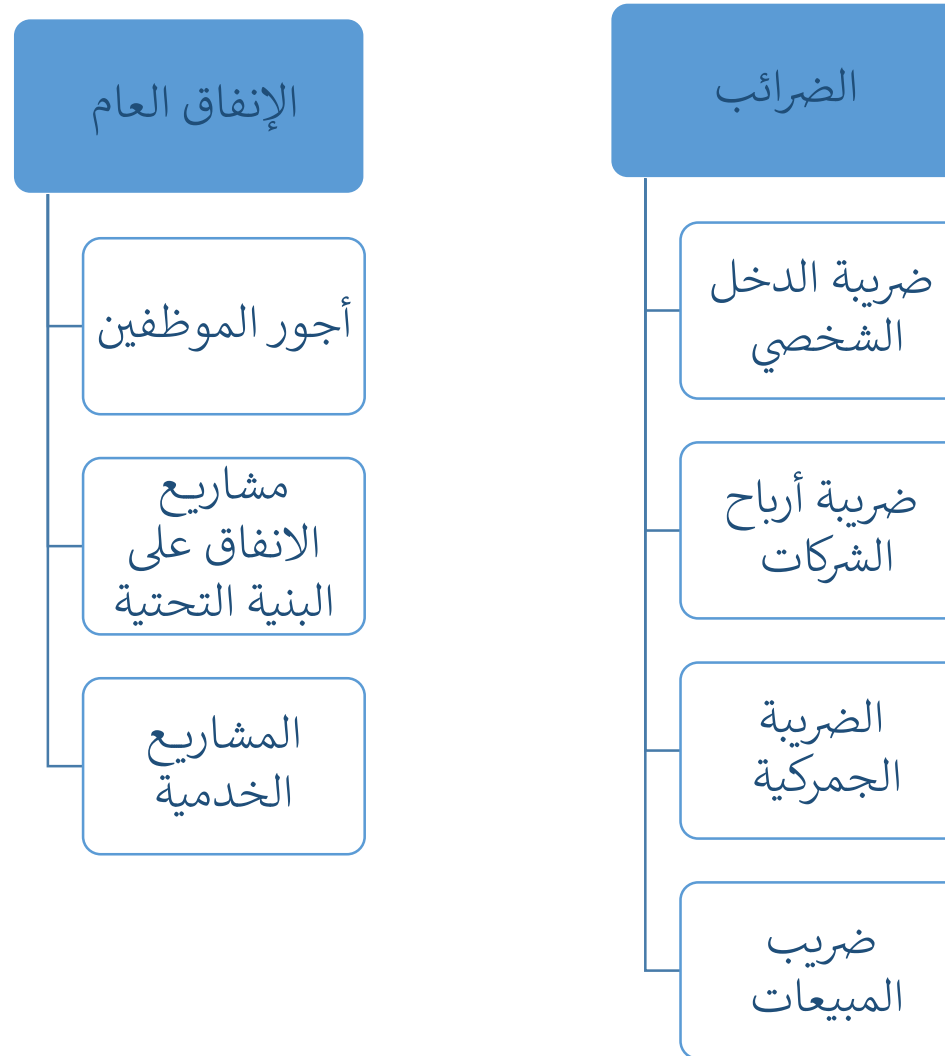
مفهوم السياسة المالية

تعني السياسة المالية أن توجه حكومة الدولة مخططاتها الاقتصادية، وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية صرفها. بمعنى آخر، أن توضح من أي مصدر يأتي الدخل، وفيم يُصرف، وما هي اتجاهات الصرف الأهم من غيرها، كأجور الموظفين الحكوميين، والمشاريع الخدمانية المختلفة.

والهدف من ذلك كله هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعدم حدوث اختلال في الميزانية.

وتختلف مصادر الدخل من دولة لأخرى، كما تختلف أهميتها، فبعض الدول تعتمد اعتماداً كلياً في الحصول على دخلها من الضرائب، بينما تعتمد دول أخرى على مخزونها من البترول، كدولة السعودية مثلاً، والذي يعد النفط مصدراً رئيسياً لدخلها.

أهم أدوات السياسة المالية



- تؤثر الضرائب على الاقتصاد من خلال تحديد مقدار الأموال التي يتعين على الحكومة إنفاقها في مناطق معينة، ومقدار المال الذي يجب على الأفراد إنفاقه. على سبيل المثال: إذا كانت الحكومة تحاول تحفيز الإنفاق بين المستهلكين، فيمكنها تقليل الضرائب. إن تخفيض الضرائب يوفر للأسر أموالاً إضافية، والتي تأمل الحكومة أن تنفق بدورها على السلع والخدمات وبالتالي تحفز الاقتصاد ككل.
- يستخدم الإنفاق كأداة للسياسة المالية لدفع أموال الحكومة إلى قطاعات معينة تحتاج إلى دفعة اقتصادية. أي شخص يحصل على تلك الدولارات سيكون لديه أموال إضافية لإنفاقها، وكما هو الحال مع الضرائب، تأمل الحكومة أن يتم إنفاق المال على سلع وخدمات أخرى.

من أهم أدوات السياسة المالية

- 1- سياسة ضرائب الأعمال: تؤثر الضرائب التي تدفعها الشركات للحكومة على الأرباح ومقدار الاستثمار. خفض الضرائب يزيد من إجمالي الطلب والإنفاق على الاستثمار في الأعمال. وهناك أنواع أخرى من الضرائب مثل الضرائب غير المباشرة، ضرائب الشركات، والرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات المحلية.
- 2- الإنفاق الحكومي: يزداد الطلب الكلي من خلال إنفاق الحكومة. ويتم التحكم بالإنفاق الحكومي حسب حجمه، وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، فهو ذو تأثير قوي على تلك النشاطات، والتأثير على بعض تلك الأنشطة سيؤثر على أنشطة أخرى مرتبطة بها.
- 3- الضرائب على الأفراد مثل ضريبة الدخل، والتي تؤثر على دخلهم الشخصي ومقدار ما يستطيعون إنفاقه، ووضخ المزيد من المال في الاقتصاد.

أنواع السياسة المالية

السياسة المالية التوسعية

- زيادة الإنفاق الحكومي
- تخفيض الضرائب



السياسة المالية الانكماشية

- خفض الإنفاق الحكومي
- زياده الضرائب



هناك نوعان رئيسيان من السياسة المالية

السياسة المالية التوسعية

- المصممة لتحفيز الاقتصاد، غالباً ما تستخدم أثناء الركود أو أوقات البطالة المرتفعة أو فترات أخرى منخفضة من دورة الأعمال.
- إنها تستلزم من الحكومة إنفاق المزيد من الأموال، وتخفيض الضرائب، أو كليهما.
- الهدف هو وضع المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين حتى ينفقوا المزيد ويحفزون الاقتصاد.

السياسة المالية الانكماشية

- تستخدم لإبطاء النمو الاقتصادي، كما هو الحال عندما ينمو التضخم بسرعة كبيرة.
- عكس السياسة المالية التوسعية، السياسة المالية الانكماشية تزيد الضرائب وتخفض الإنفاق.

السياسة النقدية

تعريف السياسة النقدية

إنها الأساليب التي يتخذها البنك المركزي للدولة لتحسين الاقتصاد والحد من التغيرات الدورية له، بحيث تُحدد هذه السياسة حجم المعروضات النقدية الذي يؤثر مباشرةً على أسعار الفائدة، فيتم تعديلها، وشراء أو بيع السندات الحكومية، وتغيير الاحتياطي للبنوك، أي المبلغ المطلوب منها الاحتفاظ به في الخزنة.

أهم أدوات السياسة النقدية

أسعار الفائدة

المعروض النقدي

أنواع السياسة النقدية

السياسة النقدية التوسعية

- زيادة المعروض النقدي
- تخفيض أسعار الفائدة



السياسة النقدية الانكماشية

- خفض المعروض النقدي
- زيادة أسعار الفائدة



أساليب السياسة النقدية

يوجد أسلوبان لتطبيق السياسة النقدية، وهما:

السياسة النقدية الانكماشية:

- وهدفها الحد من التضخم، بحيث تستخدم رفع

أسعار الفائدة، وبيع الأوراق المالية من خلال

عمليات البيع والشراء في السوق المفتوح.

السياسة النقدية التوسعية:

- التي تستخدم للحد من البطالة، والركود الاقتصادي،

وذلك من خلال خفض الفائدة وشراء الأوراق المالية،

لزيادة السيولة.

أدوات السياسة النقدية

تستخدم الدول من خلال البنوك المركزية أدوات لسياستها النقدية، وهي كالآتي:

سعر الفائدة:

هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة يشجع على القروض، ويزيد من إنفاق المستهلكين والشركات، وبالتالي التوسع في الاقتصاد. في حين أن رفع سعر الفائدة هو انكماش للاقتصاد، ولا يشجع على أخذ القروض، وبالتالي يحجم المستهلكين، والشركات عن الإنفاق.

الاحتياطي النقدي:

وهي الودائع النقدية التي يجب على البنوك التجارية إيداعها في خزائنها، أو في البنك المركزي، فعند خفض قيمة الاحتياطي النقدي، ينعكس ذلك بالزيادة على الأموال في النظام البنكي، وبالتالي القدرة على إقراض المستهلكين والشركات، أي سياسة توسع اقتصادية، والعكس صحيح. فعند زيادة الاحتياطي النقدي يحدث انكماش اقتصادي، ويحد ذلك من كميات الأموال في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على إقراض المستهلكين والشركات.



عمليات السوق المفتوحة:

يتم من خلالها بيع وشراء السندات المالية الحكومية التي يُصدرها البنك المركزي في الدول، أو ما يسمى بالاحتياطي الفيدرالي في أمريكا.

الفائدة على الاحتياطي النقدي:

تعطي البنوك المركزية نسبة فائدة على الإيداعات النقدية الفائضة للبنوك التجارية، فعند تطبيق سياسة التوسع الاقتصادي، تُخفض البنوك المركزية نسبة الفائدة، لتشجع البنوك التجارية على إقراض الفائض من أموالها (الاحتياطي) في البنوك المركزية، أما في حال تطبيق السياسة الانكماشية للدولة، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي النقدي، مما ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجارية للمستثمرين.



شكراً لكم